الأمم المتحدة

A/62/PV.58

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والخمسون

الجلسة العامة **٥٨**

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**البند ١٨ من جدول الأعمال**

**قضية فلسطين**

**تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/62/35)**

**تقرير الأمين العام (A/62/344)**

**مشاريع القرارات (A/62/L.18 و A/62/L.19 و A/62/L.20 و A/62/L.21)**

**بيان من الرئيس**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أكدت يوم الاثنين في الجلسة السادسة والخمسين، خلال مناقشتنا بشأن التنشيط، على أن الجمعية العامة تقوم بمعالجة قضايا الساعة ذات الأولوية بأمانة، تجعل نفسها أقوى وأكثر فعالية وارتباطا بحياة شعوب العالم. وأمامنا اليوم فرصة لتعزيز سلطة الجمعية ومكانتها الدولية من خلال معالجة قضية فلسطين على ضوء التطورات الأخيرة.

وعلى مدى السنين، تسبب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في خسائر فادحة ومعاناة إنسانية كبيرة لكلا الجانبين. وكانت له تداعيات أمنية أوسع نطاقا على المنطقة وعلى العلاقات السلمية بين دول العالم. وفي الرسالة التي وجهها الرئيس محمود عباس بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وجه نداء قويا يتعلق بحق شعبه في التمتع بالقدر ذاته من الحرية والأمن اللذين نعتبرهما جميعا من الأمور المسلم بها. كما جدد التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام العادل إلا من خلال الاحترام المتبادل القائم على المساواة بين الشعبين. ولتحقيق ذلك الهدف، كما لاحظ سعادة السفير ناتاليغاوا، رئيس مجلس الأمن، يجب الإقرار بأهمية استئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية من أجل إعادة بناء الوحدة الوطنية.

وأود أن أشيد برئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس على ما اتصفا به من شجاعة واستعداد للانخراط في مناقشات موضوعية موجهة لتحقيق النتائج في أنابوليس، مما أدى إلى تفاهم مشترك بشأن المضي قدما. وقد تكلما بصوت واحد عندما ذكرا أن الوقت قد حان لكي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-61844 (A)

يضع الشعبان الماضي وراءهما. ويرغب الجانبان في إحلال السلام ووضع حد للإرهاب. وأود أن أشيد بالسيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة لتيسير لقاء الطرفين من أجل البدء بعملية جادة للمفاوضات بشأن الوضع النهائي، ولالتزامه الشخصي بدعم إبرام معاهدة سلام بين إسرائيل وفلسطين قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وتتيح نتيجة مؤتمر أنابوليس فرصة كبيرة للتوصل إلى حل دائم قائم على مبدأ وجود دولتين. غير أن شرط تحقيق النجاح، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في الخطاب الذي ألقاه في أنابوليس، يتطلب التزاما راسخا بترجمة الأقوال إلى أفعال بصورة جريئة.

وأكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا على التزامها بدعم حل الدولتين — أي أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في أمن وسلام داخل حدود معترف بها – بوصفه أنجع الحلول. ولعل أكثر الأمور تشجيعا في اجتماع أنابوليس هو أن الطرفين اتفقا على هذا النهج وأعربا عن تصميمهما على إنهاء العنف وبدء مرحلة جديدة من السلام تقوم على أساس الحرية والأمن والعدالة والكرامة والاحترام المتبادل وتمثل هذه المبادئ الغاية الأساسية للأمم المتحدة.

أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى بذل كل ما بوسعها لدعم هذه العملية. وعلينا أن نغتنم كل فرصة لإحراز تقدم نحو تحقيق أماني الشعب الفلسطيني، التي راودته لعقود، بالعيش بحرية وكرامة، ونحو حق الشعب الإسرائيلي في العيش بسلام وأمن مع جيرانه. ولن يتسنى تحقيق سلام شامل ودائم إلا عن طريق الحوار المتواصل والتوافق والالتزام الأكيد بالتوصل إلى تسوية دائمة. وسيتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء أن يكونوا صادقين مع شعبيهم فيما يتعلق بثمن السلام. وسيقتضي ذلك خيارات صعبة وتضحيات من كلا الجانبين، كجزء من رؤية مشتركة لمستقبل أفضل.

إن المخاطر كبيرة ولكن البدائل أسوأ. وقد أعربت الجمعية العامة مرارا عن قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية المستمر في غزة والضفة الغربية. وبدون إحراز تقدم على الفور، فإن استمرار الحالة سيزيد من تردي الوضع الإنساني والاقتصادي والأمني للشعب الفلسطيني. وتردي الوضع الأمني والحالة الاقتصادية يزيد من معاناة النساء، كما أنه يعرقل عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتلتزم الجمعية العامة بكفالة أن يبقى إيجاد تسوية سلمية للصراع متصدرا جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد رحبت المجموعة الرباعية بالالتزام ببدء مفاوضات سلام تفضي إلى قيام دولة فلسطينية. واقترح ممثل المجموعة الرباعية، توني بلير، تدابير ملموسة لتعزيز المؤسسات الفلسطينية وإعادة تأهيل الاقتصاد. وسيوفر مؤتمر باريس الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر فرصة هامة لتمويل هذه الاقتراحات وإرساء الدعائم لدولة فلسطينية قابلة للبقاء.

ولذلك، أحثّ المجتمع الدولي على تقديم كامل دعمه المالي والفني والسياسي اللازم لتحقيق هذه الإصلاحات وللتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

وأناشد أيضا المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين أن يضاعفوا جهودهم من أجل التنفيذ الفوري لالتزاماتهم المترتبة بموجب خريطة الطريق وتهيئة الظروف الملائمة لسلام طويل الأجل يقوم على الاحترام والاعتراف المتبادلين.

وعلى الجمعية العامة أن تواصل القيام بدور هام في دعم هذه العملية. لقد تعهد الأمين العام بالدعم الكامل من أسرة الأمم المتحدة للالتزامات المتجددة بالسلام. وإذا كنا نريد فعلا تحقيق النجاح – تحقيق السلام الدائم – أحث جميع الأطراف على التعلم من أخطاء الماضي ومواجهة

أسباب الإخفاق. فالمصالحة الحقة لا تتطلب إيقاف الأعمال القتالية فحسب، بل تغييرا في المواقف أيضا.

يرى البعض أن صنع السلام يعني نسيان الماضي. وكما ذكرت صباح هذا اليوم للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إن المصالحة حل توفيقي عادل بين التذكر والنسيان.

ويجب أن يبدأ العمل الجاد الآن من أجل الإعداد للاجتماع الرئيسي القادم بين الطرفين والمزمع عقده في موسكو في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول باجي، ممثل السنغال، بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد باجي** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن صادق تقديري لجميع ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين وممثلي المنظمات الحكومية الدولية وأجهزة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني الذين شاركوا في الجلسة الرسمية التي عقدت صباح هذا اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن جمعهم الغفير في هذا الاحتفال لهو برهان بليغ على أن قضية فلسطين لا تزال إحدى الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة، وأن ممارسة الشعب الفلسطيني الفعلية لحقوقه غير القابلة للتصرف تبقى ذات أهمية خاصة.

يوافق هذا اليوم الذكرى السنوية الستين لاعتماد الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢). وعن طريق هذا القرار الهام، قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، مع نظام دولي لمدينة القدس. وبهذا القرار التاريخي، أخذت الأمم المتحدة على عاتقها أيضا كامل المسؤولية عن القضية الفلسطينية حتى يتم حلها بجميع جوانبها، مع الاحترام التام للشرعية الدولية.

ومنذ ذلك الحين، ما فتئت مشاركة العديد من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها تتزايد، مؤكدين للشعب الفلسطيني أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن هذه القضية حتى يتمكن من تحقيق حل شامل عادل دائم لها.

وتقع لجنتنا في صميم جهود منظمتنا العالمية لتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، وهي عاقدة العزم على السعي لإنجاز المهمة الهامة التي أناطتها بها الجمعية العامة. وموقف اللجنة يتمثل في أن استمرار الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية لا يزال السبب الجذري للصراع. وتؤكد اللجنة مجددا الحاجة المُلحّة إلى تسوية تفاوضية تُنهي الاحتلال وتضمن أن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وتكفل الأمن لدولة إسرائيل. ويجب أن تقوم هذه التسوية على أساس القانون الدولي وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمبادئ الواردة في خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي تمثل المرجعية، المتفق عليها بالإجماع، لتسوية القضية الفلسطينية.

ومما يشجع لجنتنا الجهود الدبلوماسية الأخيرة الرامية إلى تنشيط عملية السلام. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يفتح مؤتمر أنابوليس، حسبما يتحقق من نتائج، الطريق لمفاوضات جادة وبناءة حول المركز النهائي، ولا سيّما حل وجود الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وفي سلام. ومن الأهمية بمكان أن يشارك أعضاء المجموعة الرباعية وشركاؤهم الإقليميون والأطراف الفاعلة الرئيسية بشأن القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط مشاركة تامة في المبادرة التي قد بدأت من توها وأن يساعدوها على أن تصبح حقيقة بدون تأخير.

ورغم ذلك، يساور اللجنة بالغ القلق إزاء الحالة الهشة غير المقبولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والفلسطينيون من سكان قطاع غزة هم أكثر المتضررين، رغم أن كل الشعب الفلسطيني يعاني يوميا من الصعوبات والإذلال كنتيجة مباشرة لسياسات وممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

إن بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ووجود أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ مستوطن يهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي انتهاكات للقانون الدولي – وهذه حقيقة غالبا ما تتجاهلها المنظمات الإعلامية الرئيسية ونادرا ما يلاحظها عامة الناس. ولم يتم تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار العازل في الضفة الغربية المحتلة وحوالي القدس الشرقية طوال الثلاث سنوات التي انقضت على إصدار المحكمة لها. وفضلا عن ذلك، لم تنفذ أبدا السلطة القائمة بالاحتلال، في الـ ٤٠ سنة الماضية، التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ويتم انتهاك حقوق السكان المدنيين الفلسطينيين الأساسية بصورة منتظمة. فالمدنيون الفلسطينيون هم الضحايا الرئيسيون للعمليات العسكرية الإسرائيلية في بلداتهم وقراهم.

وتدين اللجنة بإصدار أية أنشطة تستهدف المدنيين بدون تمييز، سواء التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي أو ما تقوم به المليشيات الفلسطينية من إطلاق قذائف الهاون والصواريخ على المدن الإسرائيلية. ويجب على الطرفين وضع حد لهذه الهجمات فورا، وينبغي تقديم المسؤولين عنها للعدالة.

وفضلا عن ذلك، تعرب اللجنة عن انزعاجها من إعلان إسرائيل قطاع غزة أرضا معادية، وتطبيق جزاءات تعسفية جديدة، بما في ذلك القرار بتخفيض إمدادات الوقود والكهرباء. إن هذه التدابير، التي ترقى إلى العقاب الجماعي ضد سكان قطاع غزة، تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

إن إغلاق قطاع غزة، واستمرار التوغلات الإسرائيلية في المراكز السكانية الفلسطينية ونظام نقاط التفتيش المهين في جميع أرجاء الضفة الغربية قد زادت من إحباط المجتمع الفلسطيني. وتهيب اللجنة بالقيادة الفلسطينية وقادة جميع الفصائل وكافة الفلسطينيين أن يتوحدوا في دعم السيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب حل خلافاتهم السياسية بالوسائل السلمية.

وتدعو اللجنة إلى إعادة الوضع في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وفي هذه الأوقات العصيبة، أدعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بأية إجراءات من شأنها أن تزيد من زعزعة الوضع، لا سيما الاستعمال المفرط للقوة العسكرية وأنشطة الاستيطان، بما في ذلك بناء المستوطنات بحجة النمو الطبيعي في المستوطنات القائمة. ويجب على إسرائيل كذلك وقف البناء غير الشرعي للجدار العازل في الضفة الغربية. وبصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لا بد لإسرائيل أن تعمل على تحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين بشكل كبير من خلال إلغاء عمليات حظر التجوال وتخفيف القيود المفروضة على حرية تنقل الأفراد ونقل البضائع وسداد تحويلات عائدات الضرائب التي تحتجزها دون وجه حق إلى السلطة الفلسطينية.

وتؤمن اللجنة إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تحمل مسؤوليتها الدائمة عن القضية الفلسطينية إلى أن يتم حلها بصورة فعالة من جميع جوانبها في التزام دقيق بالشرعية الدولية. وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى أن

يتخذ إجراءات حاسمة لتنفيذ قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، لا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتتوقع اللجنة أيضا من مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي في المنظمة المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يفي بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. واللجنة، من جانبها، ستواصل تنفيذ ولايتها التي أوكلتها لها الجمعية العامة بهدف مساعدة الشعب الفلسطيني في ممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف.

أما بالنسبة لمشاريع القرارات الأربعة التي سيتم اعتمادها في إطار هذا البند، أود أن أبلغ الجمعية بأن المشاركين في تقديمها قد طلبوا إتاحة الوقت الكافي كي يتمكنوا من تحديث نص بعض مشاريع هذه القرارات لتعكس التطورات السياسية التي حدثت في الأيام الأخيرة. وسأعرض مشاريع القرارات في موعد يعلن فيما بعد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سافيور بورغ من مالطة، بصفته مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليقدم إلى الجمعية العامة التقرير الوارد في الوثيقة A/62/35 .

**السيد بورغ** (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أرفع إلى الجمعية العامة تقرير اللجنة السنوي، الوارد في الوثيقة A/62/35.

في غضون السنة الماضية، واصلت اللجنة تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. ويتناول التقرير الذي سأبدأ في عرضه التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام وأنشطة اللجنة منذ تقرير السنة الماضية إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وتصف مقدمة التقرير أهداف اللجنة ومنظورها العام تجاه الأحداث التي وقعت خلال العام. ويلخص الفصلان الثاني والثالث الولايات التي أوكلتها الجمعية العامة إلى اللجنة بما فيها الولايتان الخاصتان بشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام، ويتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة أثناء العام.

ويستعرض الفصل الرابع الوضع المتعلق بالقضية الفلسطينية والتطورات السياسية ذات الصلة كما رصدتها للجنة خلال السنة. ويشمل ذلك التوغلات الإسرائيلية العسكرية في قطاع غزة والعمليات العسكرية في الضفة الغربية، التي نتج عنها أعداد كبيرة من الوفيات والجرحى في صفوف الفلسطينيين؛ والقيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة في الضفة الغربية، وهي تؤثر في كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين؛ ومواصلة بناء الجدار العازل دون مراعاة لفتوى محكمة العدل الدولية؛ والأنشطة الاستيطانية غير المشروعة؛ والحالة الداخلية في قطاع غزة، التي لها آثار سلبية على الوضع الإنساني وتقديم المساعدات الإنسانية؛ والقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي المصغر في آب/أغسطس والذي يعتبر قطاع غزة كيانا معاديا ويفرض المزيد من الجزاءات على القطاع.

ويتناول هذا الفصل أيضا بعض المسائل الأخرى التي تثير القلق، ومنها معدلات الفقر المرتفعة بشكل لا يمكن قبوله بين السكان الفلسطينيين، والعدد الكبير من الفلسطينيين الذين ما زالوا في السجون الإسرائيلية، وتناقص إمدادات المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصعوبات التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تنفيذ ولايتها. وفي هذا الفصل، تعرب اللجنة عن استنكارها للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، وهدم منازل الفلسطينيين والهياكل الأساسية المدنية والأراضي

الزراعية، وما يصاحب ذلك من آثار مدمرة على السكان المدنيين الفلسطينيين. كما تعرب في الوقت ذاته عن إدانتها القوية لجميع الهجمات التي تشن على المدنيين الإسرائيليين.

ومن بين التطورات السياسية التي يجري استعراضها في هذا الفصل اعتماد إعلان الرياض بتأييد المبادرة العربية في اجتماع لوزراء الخارجية العرب؛ وتعين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير ممثلا خاصا للمجموعة الرباعية؛ وإعادة تفعيل لجنة الاتصال المخصصة للإشراف على إدارة شؤون المساعدة والدعم المالي للسلطة الفلسطينية والإصلاح المؤسسي الفلسطيني؛ والجهود الدولية لإحياء العملية السياسية بقيادة رئيس الولايات المتحدة.

أما الفصل الخامس فيستعرض الإجراءات التي اتخذتها اللجنة. وهو ينقسم إلى قسمين رئيسيين. القسم ألف يصف الإجراءات المتخذة في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن، والبيانات التي أصدرها مكتب اللجنة. بينما يتضمن القسم باء وصفا تفصيليا لتنفيذ برامج عمل اللجنة والشعبة. ويقدم هذا الفصل بعض المعلومات المتعلقة بالحوار والتعاون المستمرين بين اللجنة والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ومع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. فالقسم الفرعي ١ يتضمن سردا لمختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي جرى تنظيمها على مدى العام. ويتطرق هذا القسم أيضا إلى تعاون اللجنة مع المجتمع المدني، وأعمال الشعبة في مجالات البحوث والرصد ومنشوراتها، ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية، والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن العمل الذي قامت به إدارة الإعلام خلال العام عملا بقرار الجمعية العامة ٦١/٢٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وترد في الفصل الأخير من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها. وفي هذا الفصل، تؤكد اللجنة أن الاحتلال الذي يمر الآن بعامه الحادي والأربعين، هو السبب الجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأن استمرار عمليات الإغلاق وعزل قطاع غزة والتوغلات الإسرائيلية في المراكز السكانية الفلسطينية ونظام نقاط التفتيش المهين في كافة أنحاء الضفة الغربية تحدث تأثيرا مدمرا على حياة الشعب الفلسطيني وتكاد تصيب السلطة الفلسطينية بالشلل.

وتدعو اللجنة إسرائيل إلى إنهاء عملياتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووضع حد لأي تدابير أخرى قد تزيد في تقويض المؤسسات الفلسطينية. وتذكّر إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بأنها ملتزمة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، التي تفرض على الأطراف حماية المدنيين خلال أعمال القتال.

وتدين اللجنة بشدة قتل المدنيين الأبرياء من أي من الجانبين، وتندد بالهجمات الصاروخية على إسرائيل وتدعو إلى وقف هذه الأنشطة من جانب الجماعات الفلسطينية المسلحة.

وتعارض اللجنة بشدة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجهود الرامية إلى إكمال بناء الجدار على الأرض الفلسطينية، كما تؤكد مجددا موقفها القائم على مبدأ أن تلك الأنشطة منافية للقانون الإنساني الدولي وللقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عام ١٩٦٧، فضلا عن أحكام خارطة الطريق.

وتدعو اللجنة القيادة الفلسطينية وقادة جميع الفصائل وجميع الفلسطينيين إلى الاتحاد تأييدا للرئيس عباس ودعما لمؤسسات السلطة الفلسطينية وإلى تسوية خلافاتهم السياسية بالطرق السلمية. وتدعو اللجنة لإعادة الحالة في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ولاتخاذ التدابير

اللازمة للمحافظة على وحدة الأراضي الفلسطينية وتكاملها الإقليمي، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتؤكد اللجنة مجددا أن الحل المتفاوض عليه هو وحده الذي يستطيع تحقيق هدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود عام ١٩٦٧. كما تؤكد من جديد أن أي تسوية ينبغي أن تستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) بصفة خاصة وغيرها من القرارات ذات الصلة. وتؤكد اللجنة أنه يتعين على مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ السريع والكامل لقراراته. وتدعو المجلس إلى أن يتخذ قرارا بشأن الخطوات الفعالة التي يلزم اتخاذها لحماية السكان المدنيين وإنهاء الأعمال القتالية وتوجيه الطرفين، بمشاركة نشطة من المجموعة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية، نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وتنوه اللجنة بالخطوات التي اتخذها المجلس المعين من قبل الأمين العام وأمانته لبدء العمل المكلف به في إعداد سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وتطلب إلى جميع الجهات المعنية الإسراع في جهودها لتفعيل هذا السجل. كما تشجع اللجنة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مواصلة القيام بدور أكثر إيجابية في إطار الجهود الدولية الرامية إلى حل هذا الصراع.

وتؤكد اللجنة الإسهام الأساسي الذي تقدمه شعبة حقوق الفلسطينيين في دعم ولايتها التي تهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وتشدد اللجنة على أن برنامجها المتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات الدولية يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور بشكل عام على القضايا الحالية وضرورة العمل من أجل تسوية سلمية للصراع.

وتثني اللجنة على منظمات المجتمع المدني لما تبذله من جهود دعما للشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وحشد الرأي العام، فضلا عما اتخذته من مبادرات رامية إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

كما تعرب اللجنة عن اعتزامها الاستمرار في إشراك البرلمانيين في برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية. وتطلب اللجنة من الشعبة أن تواصل تقديم دعمها الفني ودعمها لأعمال الأمانة؛ وبرنامجها بخصوص البحوث والرصد والنشر وغير ذلك من الأنشطة الإعلامية، مثل زيادة توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك تعزيز الشكل الكتابي لموقع ”قضية فلسطين“ على الشبكة العالمية؛ والبرنامج السنوي لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وتطلب اللجنة مواصلة العمل بالبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين، مع مراعاة المرونة الضرورية، وفقا لما تقتضيه التطورات المتصلة بقضية فلسطين.

أخيرا، تكرر اللجنة التأكيد على هدفها المتمثل في المساهمة في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. كما تهيب اللجنة بجميع الدول أن تنضم إليها في هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى تقدير أهمية الدور الذي تضطلع به، وإعادة تأكيد ولايتها، وتقديم تعاونها ودعمها للجنة.

وإنني على ثقة بأن التقرير الذي عرضته من فوري سيساعد الجمعية العامة في مداولاتها بشأن هذه القضية الهامة للغاية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ياسر عبد ربه، الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

**السيد عبد ربه** (فلسطين): أود في البداية أن أعرب لكم عن امتناني العميق لقيادتكم الرشيدة وإدارتكم الممتازة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. كما أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة على حسن إدارتها للدورة السابقة.

وفي نفس الوقت يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها سعادة السفير بول باجي، ولكافة أعضاء اللجنة وأعضاء مكتبها الموقرين. كما أشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة على جهودهما الحثيثة وأعمالهما الجادة لتعزيز حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وتعبئة الدعم الدولي لقضيته، وأعرب عن امتناننا لمعالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على دعمه لقضيتنا وجهوده لخدمة السلام.

مضت ستون عاما على صدور قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، الذي تم بموجبه تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين إحداهما رأت النور، وهي إسرائيل والأخرى لم تر النور حتى يومنا هذا، ألا وهي فلسطين. ستون عاما مضت ولا تزال قضية فلسطين بلا حل وما زال الشعب الفلسطيني شعبا بدون دولة محروما من حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، مثل حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة وحق أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. وما زال الشعب الفلسطيني، منذ أربعين عاما، يعاني من الاحتلال العسكري الإسرائيلي العدواني والجائر لأراضيه، وهو أطول احتلال في التاريخ المعاصر، كما لا يزال يعاني من الانتهاك الصارخ وعلى نطاق واسع لكافة حقوقه الإنسانية ومن مصادرة أراضيه وسلبها والامتهان والاعتداء المتواصل على كرامته كشعب.

لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل في انتهاك صارخ للقانون الدولي، عدوانها العسكري ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اقتحاماتها وتوغلاتها في المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، واستخدامها القوة المفرطة والاغتيالات خارج نطاق القانون، والتي أدت عبر السنوات الماضية إلى مقتل الآلاف من الفلسطينيين، ومن ضمنهم النساء والأطفال، وإلى إصابة عشرات الآلاف بجراح. وتواصل إسرائيل تدميرها للمنازل والممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية. ووفقا للجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل، دمرت إسرائيل، منذ عام ١٩٦٧، حوالي ٠٠٠ ١٨ مترل فلسطيني على الأقل وشردت الآلاف من العائلات الفلسطينية.

كما تواصل إسرائيل تكريس احتلالها للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، من خلال تشييدها وتوسيعها للمستوطنات الاستعمارية غير القانونية. وهناك أكثر من ٠٠٠ ٤٥٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في أكثر من ١٥٠ مستوطنة أقيمت على أراض صادرتها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي أوائل الشهر الماضي أصدرت إسرائيل أوامر بمصادرة ١١٠ هكتارات على الأقل من الأرض الفلسطينية تقع قبالة أربع قرى فلسطينية في منطقة خارج القدس الشرقية المحتلة. إن مصادرة هذه المساحة الكبيرة من الأرض الفلسطينية ستيسر إقامة كتلة استيطانية متراصة في المنطقة، وستعيق في الوقت ذاته التواصل فيما بين الإقليم الفلسطيني، بين منطقة القدس الشرقية المحتلة ووادي الأردن، وبين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

وتستمر إسرائيل في بناء جدار الضم العنصري الرهيب في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية وما حولها، والذي حاصر المدن والبلدات والقرى الفلسطينية وحوّلها إلى زنزانات جماعية وغيتوهات هائلة. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية، في موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، بنشر خارطة جديدة للجدار العنصري تُظهر تعاظم طول الجدار وضمه الفعلي لمساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية. والمسار الجديد للجدار يؤكد تقارير سابقة عن إقرار رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بتغيير مسار الجدار لضم المزيد من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ومساحات من الأرض الفلسطينية في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، مما يشكل خرقا متعمدا للقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية، واستمرارا للسياسة الأحادية الجانب وسياسة فرض الأمر الواقع التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وسيزيد المسار الجديد بشكل فعلي من مساحة أراضي الضفة الغربية التي تحاول إسرائيل ضمها من ٩ في المائة إلى ١٢ في المائة، ويقع نصف هذه المساحة في مدينة القدس الشرقية المحتلة. إن الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة وتشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يشكلان عقبة أمام طريق إقامة السلام العادل والدائم ما بين الشعبين فحسب، وإنما يشكلان أيضا ضربة قاصمة لأي إمكانية فعلية لإقامة دولة فلسطينية متواصلة الإقليم وقابلة للبقاء.

نتيجة لكافة هذه التدابير والممارسات فإن القدس تعاني من الحصار الخانق المفروض عليها ومن محاولات إحاطتها بجدار يعزلها عن محيطها، بما في ذلك مدينة بيت لحم، علاوة على تقييد حق مواطنيها مسلمين ومسيحيين من زيارة الأماكن المقدسة فيها وأداء شعائرهم الدينية، بالإضافة إلى استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في مساعي تهويد المدينة المقدسة وتغيير وضعها القانوني وطابعها التاريخي والثقافي وتركيبتها الديمغرافية.

وما زالت إسرائيل تبقي في سجونها ومعتقلاتها وبشكل غير قانوني ما يقارب من ١١ ٠٠٠ فلسطيني، من بينهم نساء وأطفال، ومن بينهم مسؤولون ونواب. ومعظم هؤلاء السجناء والمعتقلين يعانون من أوضاع غير إنسانية ويتعرضون لمعاملة جسمانية وذهنية قاسية، بما في ذلك أعمال التعذيب.

وعلاوة على ذلك، تفرض إسرائيل كافة أشكال العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني بما في ذلك القيود الصارمة على حرية الحركة للأشخاص والبضائع في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن وإلى العالم الخارجي عبر الإغلاقات الطويلة الأمد، وإقامة الحواجز ونقاط التفتيش التي زاد عددها على ٥٥٠ نقطة التي تمزق أوصال الأرض الفلسطينية ووحدتها وتحيلها إلى بانتوستانات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض. وفي الوقت ذاته، وبعد إعلانها قطاع غزة ''كيانا معاديا'' في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، تواصل إسرائيل إغلاق كل المعابر الحدودية والمؤدية إلى داخل القطاع وإلى خارجه وتشديد الحصار على هذا الجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تسببت هذه التدابير العقابية الجماعية غير المشروعة في تدهور كارثي الأبعاد للأوضاع الإنسانية الخطيرة أصلا التي يعيشها السكان الفلسطينيون المدنيون.

إن هذه التدابير والممارسات الإسرائيلية، فضلا عن كونها انتهاكات صارخة وخروقات جسيمة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فهي منافية تماما لتدابير بناء الثقة اللازمة لمواصلة عملية السلام ودعمها والسير بها قدما. إننا عندما نتحدث عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية، فإننا نشير إلى حقيقة ما يحدث

بالفعل على الأرض. وبقدر ما تبدو هذه الوقائع محزنة وسلبية ومحبطة، وبالرغم من إعادة تكرار ذكرها، إلا أنها الواقع المأساوي للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولا بد لنا من أن نلفت انتباه المجتمع الدولي إليها باستمرار إلى أن يتم وضع حد لهذه الانتهاكات وحتى تفي إسرائيل بالتزاماتها القانونية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

لقد ظلت عملية السلام تراوح مكانها طيلة الأعوام السابقة لأن إسرائيل آلت على نفسها أن تقف حجر عثرة في وجه تحقيق أي تقدم في عملية السلام لتقويض كافة الجهود المبذولة من أجل استئناف الحوار والمفاوضات بين الجانبين قصد التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة وشاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وإلى الحل القائم على وجود دولتين وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي برمته.

لقد تكلل المؤتمر الدولي الذي عقد في أنابوليس بالنجاح، وذلك بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي ممثلا في العدد الكبير من الدول التي شاركت في هذا المؤتمر والجهود الخاصة للدولة الراعية للمؤتمر، الولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة الرباعية، والجهود الاستثنائية للأمة العربية التي تمثلت بحضور ١٦ دولة عربية لهذا المؤتمر، إضافة إلى عدد من الدول الإسلامية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أفريقية وآسيوية وعدد من دول عدم الانحياز. ويحدونا الأمل أن يكون مؤتمر أنابوليس مقدمة هامة لمؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد في باريس الشهر القادم وما سينتج عنه من حراك سياسي واقتصادي.

في أعقاب مؤتمر أنابوليس، بدأت بالفعل المفاوضات رسميا البارحة بين الجانبين حول كافة قضايا الحل النهائي للوصول إلى حل عادل يضمن حقوق شعبنا الواقع تحت الاحتلال والطامح نحو الحرية والاستقلال وحقوق شعبنا اللاجئ الذي يسعى للعودة إلى دياره وممتلكاته. وهنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة امتثال إسرائيل لما عليها من التزامات واستحقاقات. فإنه لا بد من البدء بوقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا بد من البدء في إزالة وتفكيك البؤر الاستيطانية والتوقف فورا عن تشييد جدار الضم العنصري وتفكيك البناء القائم منه حسب ما ورد في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ولا بد من إزالة الحواجز وفتح المعابر. ومن البدء في إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية. ولا بد للأسرى والمعتقلين أن يعودوا إلى بيوتهم وأسرهم.

لا بد من احترام البيان المشترك لأنابوليس من أجل التوصل إلى اتفاق سلام وفقا لجدول زمني لا يتعدى نهاية العام ٢٠٠٨ بناء على المرجعيات المعروفة، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام. علاوة على ذلك، فإننا عندما نركز على ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية من مختلف جوانبها فإننا نؤكد على أن السلام الشامل في المنطقة لا بد أن يغطي كذلك قضية الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة.

في هذه المرحلة الدقيقة التي نمر بها لا بد من التصدي لأية محاولات تسعى للاستخفاف بهذه الفرصة الاستثنائية الماثلة أمامنا أو أي محاولات لتعطيلها من خلال التمسك بمواقف ضيقة الأفق، والإبقاء على سياسة الأمر الواقع، مما سيكون له آثار سلبية عميقة الأثر وبعيدة المدى على مجمل الأوضاع في المنطقة بأسرها.

لقد مضى وقت طويل، ولقد آن الأوان لتجاوز البيانات الكلامية والخطابية فنحن بحاجة إلى أكثر من حسن النوايا لتحقيق السلام. نحن بحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي موقفا صلبا وفعالا وتدابير حاسمة ومضاعفة جهوده لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتكررة. ولا بد للشعب الفلسطيني أن يتمتع بحريته ويمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود عام ١٩٦٧ وإعمال كافة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة على أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، فلا بد من سيادة القانون الدولي والعدل من أجل أن يسود السلام.

أمامنا فرصة تاريخية وعلى كل الذين يريدون السلام أن يستغلوا هذه الفرصة، ولا بد من احترام القانون الدولي وأن تتوفر الإرادة السياسية والتصميم لدفع هذه العملية قدما وتجاوز العوائق والعراقيل التي نواجهها في الوقت الراهن، لتقودنا قدما نحو السلام من خلال إجراء المفاوضات الجدية التي طال انتظارها بين الجانبين بشأن مسائل الوضع النهائي، الحدود والقدس واللاجئون الفلسطينيون والاستيطان والمياه والأمن، وهي مسائل جوهرية لا بد من إيجاد حلول لها وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق السلام الذي نصبو إليه جميعا في الشرق الأوسط.

بمرارة وبأسى لا بد لنا أن نتطرق إلى الأحداث المؤسفة التي وقعت في قطاع غزة في شهر حزيران/يونيه الماضي. وهنا نؤكد على ضرورة عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ، وعودة الشرعية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، الأمر الذي سيفتح المجال لبدء الحوار بين كافة القوى الفلسطينية لاستعادة الوحدة الوطنية والحفاظ على وحدة وسلامة الأرض الفلسطينية وتواصلها وهو الأمر الذي يبتغيه الشعب الفلسطيني بأسره. فالأرض الفلسطينية أرض واحدة، والشعب الفلسطيني شعب واحد ولا يمكن تقسيمه.

ختاما أود أن أعرب مجددا عن امتنان وتقدير الشعب الفلسطيني للتضامن وللدعم الذي يقدمه له المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولسنوات عديدة. وما زال الشعب الفلسطيني يحدوه الأمل في مواصلة دعم ومساعدة المجتمع الدولي له، وهو في أمس الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، نعرب عن أملنا أن تصوت جميع الدول لصالح مشاريع القرارات المطروحة في إطار البندين المتصلين بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ومشاريع القرارات الأخرى المتعلقة بفلسطين والتي ستطرح لاحقا على الجمعية العامة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن جميع أمم العالم الحرة والمحبة للسلام تقف إلى جانب العدالة والإنصاف وتدعم قضية فلسطين باعتبارها قضية عادلة ونبيلة، وتريد أن ترى شعبنا وقد انتهت معاناته وآلامه بإعمال حقوقه وتحقيق حريته في دولته المستقلة، وتريد أن ترى منطقة الشرق الأوسط وقد أنهت عقود الاحتلال والصراعات ودوامات العنف لتنعم بإحلال السلام والأمن والاستقرار وتحقيق العدالة والرفاهية لكافة الشعوب في المنطقة. لنعمل سويا وبدون تأخير لنجعل هذه الرؤية وهذه الغاية محققة ومن أجل أن نجعل السلام والعدل حقيقة واقعة.

**السيد ماليركا دياز** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. إننا اليوم نحيي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو يوم يؤكد فيه المجتمع الدولي من جديد دعمه للجهود التي يبذلها هذا الشعب البطل لممارسة حقوقه

غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال والحرية. واليوم، نتذكر أن الشعب الفلسطيني قد عانى لحوالي ٦٠ سنة من الاغتراب وانعدام الجنسية والسلب والتشرد في المنافي، ينتظر تطبيق حقه في العودة إلى وطنه. ويعاني الفلسطينيون لأكثر من ٤٠ عاما تحت احتلال أجنبي دموي ويحرمون من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. ولا بد لنا أن نتعهد في هذه المناسبة بمضاعفة جهودنا لوضع حد لهذا الظلم وذلك ببذل الجهود اللازمة لحل قضية فلسطين بجميع جوانبها وتحقيق السلام والعدالة اللذين طال انتظارهما.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ من التدهور المستمر للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبصورة خاصة نتيجة استخدام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القوة المفرطة وبصورة عشوائية وغير متكافئة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والعديد من السياسات والممارسات الأخرى غير المشروعة.

وتدين حركة عدم الانحياز الاحتلال العسكري الإسرائيلي الطويل للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وتعرب عن بالغ القلق تجاه التطورات المحزنة في الفترة الأخيرة. فعلى امتداد أربعة عقود، وإسرائيل تنتهك القانوني الدولي بدون هوادة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، في الإجراءات التي تتخذها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي غضون ذلك الوقت، والسلطة القائمة بالاحتلال ترتكب أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جرائم الحرب.

وفضلا عن ذلك، قامت إسرائيل خلال أربعة عقود بسياسات وممارسات غير مشروعة بهدف تغيير التركيبة السكانية وطابع الأراضي الفلسطينية وطبيعتها والضم الفعلي لتلك الأراضي، خاصة من خلال اتخاذ تدابير مثل مصادرة مناطق واسعة من الأرض الفلسطينية وتنفيذ سياستها الاستيطانية الاستعمارية غير المشروعة وقيامها منذ عام ٢٠٠٣ ، بتشييد الجدار العازل غير المشروع في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. وما انفكت السلطة القائمة بالاحتلال تواصل هذه السياسات والتدابير غير المشروعة حتى هذا اليوم بدون أي احترام وفي انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف على نحو خاص، وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وفضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل فرض شبكة مهينة وتمييزية من مئات نقاط التفتيش والحواجز في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، مما يمزق ويقوض بصورة خطيرة تواصل الأراضي وسلامتها الترابية ويعزل القدس الشرقية تماما عن باقي الضفة الغربية، كما تواصل فرض الإغلاقات وعزل قطاع غزة بشكل تام، وتعتقل وتحتجز آلاف المدنيين الفلسطينيين، وتنفذ بالقوة غارات وتوغلات عسكرية في المراكز السكانية الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وسقوط أعداد كبيرة من الجرحى بين صفوف المدنيين الفلسطينيين، من بينهم أطفال، وتدمير متعمد وواسع النطاق للممتلكات والأراضي.

وتدين حركة عدم الانحياز جميع هذه الإجراءات غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتدعوها إلى التوقف عنها فورا. وفضلا عن ذلك، تؤمن حركة عدم الانحياز بأن هذه الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة ، بما فيها الهجمات العسكرية المتواصلة، قد قوضت بصورة خطيرة عمل السلطة الفلسطينية وأسهمت بلا شك في الاستقطاب المتنامي للمجتمع الفلسطيني. وتعرب حركة عدم الانحياز عن أملها في الإسراع باستعادة الوحدة الوطنية

الفلسطينية، التي هي هامة في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية المشروعة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على خطورة الوضع الذي يواجهه السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة بسبب الحصار الخانق وإغلاق جميع المعابر من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فلقد سبب هذه العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على السكان المدنيين الفلسطينيين المزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية -الاقتصادية، مما أدى إلى انتشار حالات الفقر والجوع وسبب استمرار تدهور الوضع الإنساني إلى مستويات تثير القلق العميق. وينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأن تكف عن جميع هذه الممارسات غير المشروعة واللاّإنسانية ضد الشعب الفلسطيني في غزة.

وفي تطور خطير للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، قرر مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي المصغر إعلان قطاع غزة كيانا معاديا، وأعلنت عن نيتها قطع إمدادات الطاقة والوقود عن السكان المدنيين الفلسطينيين المعزولين والمسجونين أصلا في قطاع غزة. يرقى قرار إسرائيل القاسي هذا إلى انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وإلى عقاب جماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة جميعهم. إنه غير مبرر على الإطلاق بأية ذريعة، وينبغي إدانته. ويتعين على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، الامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة كلها، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أنه من الواضح أن قطاع غزة لا يزال جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتدعو حركة عدم الانحياز إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لوقف انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وللامتثال بدقة للقانون الإنساني الدولي الملزمة بالامتثال لأحكامه بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا الصدد، تدعو حركة عدم الانحياز إلى فتح جميع المعابر للسماح بحركة الأشخاص والبضائع، والحصول على الإمدادات وتنقل العاملين في مجال الشؤون الإنسانية، بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. فضلاً عن ذلك، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بالوفاء بمسؤوليتها عن إصلاح جميع الأضرار التي سببتها للبنى التحتية في قطاع غزة. واليوم، نناشد أيضاً جميع الدول والمجتمع الدولي ككل توفير مساعدة اقتصادية ومالية عاجلة للشعب الفلسطيني أثناء هذه الفترة الحرجة لتخفيف الأزمة المالية والإنسانية الحالية التي لا يزال يواجهها.

ومرة أخرى تدعو البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ قراراته والخطوات الضرورية لإجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي ووضع نهاية لاحتلالها وممارساتها غير المشروعة وغير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فمن غير المقبول أن يظل مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، عاجزا عن تحمل مسؤوليته الدائمة تجاه القضية الفلسطينية، طالما أنها لم تحل من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي.

والتدابير من جانب واحد التي طبقتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمثل تهديداً خطيراً لآفاق السلام واحتمالات تحقيق اتفاق يتم التفاوض عليه استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

وتأمل حركة عدم الانحياز مخلصة أن يسهم الاجتماع الدولي الذي عقد هذا الأسبوع في أنابوليس بفعالية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف معالجة جميع المسائل الأساسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي ككل. وللحل السلمي لهذين الصراعين كليهما الأهمية العليا لدى جميع أعضاء حركة عدم الانحياز، كما أن لهذا الحل أهمية كبيرة للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً على الأهمية والدور المركزي للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق لتحقيق تسوية دائمة وعادلة وشاملة للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ككل.

وتسلم حركة عدم الانحياز بالتفاهم المشترك الذي توصل إليه الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني في اجتماع أنابوليس، وتشدد على الإلحاح الذي يتسم به استئناف مفاوضات مباشرة وموضوعية ومتسارعة بين الأطراف تعالج جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي وتضع نهاية في نهاية المطاف لاحتلال جميع الأراضي العربية التي لا تزال تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وهي على وجه التحديد الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل. وينبغي أن تؤدي هذه المفاوضات إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، يمارس فيها الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بوصفه شعباً حراً ويتمتع بجميع حقوق الإنسان الأساسية، وإلى تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) والقانون الدولي.

وستواصل حركة عدم الانحياز تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وقيادته بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبهذه المناسبة، نؤكد مجدداً التزامنا الذي لا يتزعزع بإيجاد حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بإعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة الهامة باسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. بداية، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على قيادته الممتازة للجنة.

وقد أعربت منظمة المؤتمر الإسلامي وأكدت مراراً وتكراراً في شتى بياناتها وإعلاناتها وقراراتها مواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك أسس ومبادئ تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، كرر المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثون لوزراء الخارجية، المعقود في إسلام أباد في أيار/مايو، والاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر، الإعراب عن هذه المواقف دعماً لحل سلمي شامل للصراع العربي الإسرائيلي من جميع جوانبه.

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والمبادئ المتفق عليها. وتقتضي هذه انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية، وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها الجولان السوري؛ وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على الحياة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف؛ وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

إن بقاء الصراع العربي الإسرائيلي بدون حل، وخاصة محوره قضية فلسطين، يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً للسلم والأمن الدوليين، لا سيما بعد ٤٠ عاماً من الاحتلال الأجنبي. وقد أسفر مرجل الصراع هذا، على مدى العقود، عن موت ودمار على نطاق واسع، وسبب البؤس وأثار الغضب والإحباط وفرخ عدم الثقة والعداوة بين إسرائيل والعالم العربي والعالم الإسلامي.

وللعالم الإسلامي تعلق عاطفي طبيعي وقوي بالقضية الفلسطينية والتزام عميق بتسويتها تسوية عادلة وسلمية. ومحورية قضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية بأسرها ينبغي أن تكون واضحة للجميع. وقد تلاشت الآمال في تحقيق السلام مرات ومرات بإطالة إسرائيل احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية ونزوعها للتهديد واستخدام القوة. وقد شعر العالم الإسلامي بالإحباط لا سيما لعدم قدرة الدول العظمى على إيجاد حلول عادلة ودائمة لبضع أزمات في الشرق الأوسط، وأحياناً انحيازها وعدم استعدادها للتشجيع على إيجاد هذه الحلول. وقد سُمح بانتهاك القانون الدولي دون خوف من العقوبة. وقد بقيت قرارات مجلس الأمن وقرارات سائر هيئات الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية، دون تنفيذ. وأصبحت اللامبالاة والتمييز والمعايير المزدوجة في حد ذاتها السبب الرئيسي الكامن وراء انعدام الثقة وسوء الفهم بين العالم الغربي والعالم الإسلامي.

هذه حالة يؤسف لها وغير ضرورية. فمن الواضح أن مأساة الشعب الفلسطيني والظلم الذي يتعرض له ومعاناته وإذلاله وانتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة له أثرت على ضمير الناس العاديين في جميع أنحاء العالم. ويتمتع كفاح الشعب الفلسطيني العادل والمشروع لتقرير المصير ونيل الحرية من الاحتلال الأجنبي بدعم وتضامن قويين من المجتمع الدولي بأسره. وهي يتجاوز الجماعات الدينية والانتماءات الإقليمية.

وهذه المناقشة التي تجري في نطاق الجمعية العامة، وتتصادف مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بعد ٦٠ عاماً من اعتماد القرار ١٨١ (د-٢) والنكبة الفلسطينية، أي الكارثة الكبرى التي حلت بالفلسطينيين، إنما تبرهن على الدعم الواسع للقضية الفلسطينية.

والاستنتاجات الرئيسية، المنبثقة عن المناقشات داخل الجمعية ولجانها، واضحة. فالسبب الرئيسي للصراع العربي الإسرائيلي هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولذلك، فإن وضع نهاية لاحتلال جميع الأراضي العربية شرط مسبق ضروري لتحقيق السلام. ولم يعد بوسع العالم أن يسمح للصراعات العديدة في الشرق الأوسط أن تتفاقم. وتوجد رغبة جماعية في تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط في وقت مبكر. وإيجاد تسوية عادلة ونهائية لجوهر النزاع مع الفلسطينيين ضرورة حتمية لتحقيق هذا السلام الشامل في الشرق الأوسط. ويوجد توافق آراء على نطاق واسع بأن هذه التسوية يجب أن تكون تسوية سلمية، يتم التوصل إليها من خلال الحوار والمفاوضات.

وفي الوقت الذي تشتد فيه الرغبة في تحقيق السلام، فإن عقم استخدام القوة لتحقيق حلول دائمة أصبح واضحاً أيضاً. ومن المحتم الآن على المجتمع الدولي أن يترجم هذه

الرغبة في تسوية يتم التفاوض بشأنها إلى حقيقة. ونرحب بجميع الجهود الإقليمية والدولية الأخيرة، بما فيها إنعاش مبادرة السلام العربية والمؤتمر المعني بالشرق الأوسط الذي استضافته الولايات المتحدة في أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن يكون اجتماع أنابوليس بداية النهاية لمآساة فلسطين وأن يكون فجر سلام في الأراضي المقدسة. وقد شاركت البلدان الإسلامية في مؤتمر أنابوليس تلبية لدعوة الولايات المتحدة، للدلالة على التزامها بالتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل وفلسطين وفي الشرق الأوسط.

ونرحب بالالتزام بإقامة دولة فلسطينية والاتفاق على بدء مفاوضات الوضع النهائي لحل جميع المسائل الرئيسية، بما فيها الحدود واللاجئون والمستوطنات والقدس. وللإنصاف، يجب أن تحل هذه المسائل على أساس الاتفاقات السابقة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وشروط مرجعية مؤتمر مدريد للسلام وخارطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وسيترتب على هذا أيضاً انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونأمل أن يتسنى وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وأن تنفذ بعد ذلك بسرعة وبجدية. فالتأخير والإعاقة قد يؤديان إلى تفاقم الحالة بدلاً من تعزيز أفق السلام.

وقد صادف الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وأحكام ومبادئ التسوية العادلة والدائمة المحددة في ذلك القرار لا تزال أساسية ومهمة اليوم، وهي: عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب؛ وانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في صراع عام ١٩٦٧؛ وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. ونعتقد أيضاً أن أي اتفاق سلام يبرم من خلال المفاوضات التي استهلت في أنابوليس سيتعين استكماله بآليات وضمانات مناسبة لتطبيقه تطبيقاً عادلاً وكاملاً من قبل جميع الأطراف. ويجب أن يقوم مجلس الأمن والجمعية العامة بدوريهما الصحيحين في هذا الصدد.

وفي هذه الأثناء، من المهم تهيئة مناخ من الثقة لدعم عملية السلام. ولا يزال يساورنا قلق عميق تجاه محنة الشعب الفلسطيني المستمرة واستمرار تعرضه للإذلال والعقاب الجماعي تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولا يزال الشعب الفلسطيني ضحية للعنف والعدوان العسكري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحرمان الاجتماعي الاقتصادي وتضييق الخناق عليه، مما يؤثر على جميع جوانب حياته. وهذه الحالة العصيبة في الأراضي المحتلة مجسدة بالتفصيل في مختلف تقارير الأمم المتحدة وغيرها من التقارير. ويجب أن يتأكد المجتمع الدولي من امتثال إسرائيل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المنطبقة على جميع الأراضي المحتلة. ويجب أيضاً أن تنهي إسرائيل سياساتها وإجراءاتها الساعية لتغيير الحقائق على الأرض، مما يؤثر على التسوية النهائية، بما في ذلك تكامل الدولة الفلسطينية التي ستنشأ في المستقبل وقدرتها على البقاء.

وتوجد بعض المتطلبات الفورية لتهيئة الظروف الضرورية لنجاح مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وهذه تشمل، أولاً، إحداث تحسين سريع وملموس في الحالة على أرض الواقع في الأراضي المحتلة؛ وإنهاء اضطهاد ومعاناة الشعب الفلسطيني؛ ووقف الحملات العسكرية الإسرائيلية؛ وإطلاق سراح السجناء السياسيين؛ ووقف بناء جدار الفصل غير القانوني؛ وتجميد الأنشطة الاستيطانية؛ وتفكيك البؤر الاستيطانية الأمامية التي أقامها المستوطنون بدون ترخيص؛ وإزالة جميع أنواع الحواجز والقيود؛ وإنهاء حصار غزة

وإعلانها من قبل إسرائيل بصورة غير مشروعة كياناً معادياً؛ وإنهاء العنف.

ثانياً، يجب أن يقدم المجتمع الدولي دعماً إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً معززاً للفلسطينيين، بما في ذلك إعادة توفير جميع السلع والخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني في جميع الأراضي المحتلة فوراً ودون إعاقة.

ثالثاً، يجب أيضاً تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية لتمكينها من بناء مؤسسات الدولة، بما في ذلك جهازها الأمني. وفي هذا السياق، نتطلع لعقد مؤتمر ناجح للمانحين في باريس ليلبي احتياجات الشعب الفلسطيني.

وبالإضافة إلى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، من الواضح أن الجهود يجب أن تستمر لاستعادة الوحدة الفلسطينية. فالسلام الدائم لا يمكن تحقيقه مع شعب منقسم. وإحدى الخطوات الضرورية للمصالحة إعادة الحالة القائمة على الأرض في غزة إلى ما كانت عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وسلمت المناقشات في أنابوليس أيضاً بالأهمية الحاسمة لمعالجة جميع جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك المساران السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي، لتحقيق سلام شامل. ونأمل أن نرى تقدماً على هذه المسارات المتوازية للتوصل لتسوية عادلة ودائمة. ويجب أن تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأراضي اللبنانية والجولان السوري المحتل، وأن تمتثل امتثالاً كاملاً لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

واليوم، نحن في منعطف حاسم آخر في البحث عن السلام دائم في الشرق الأوسط. وقد حان الوقت لتحقيق السلام، كما أعلن القادة في أنابوليس. ولكن الوقت محدود. ونتائج الفشل ستكون خطيرة: ازدياد التطرف والعنف اللذين قد يجتاحان الشرق الأوسط بأسره.

إن التسوية الشاملة المبكرة للصراع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك لقضية فلسطين الأساسية، يجب أن تكون هدفنا الاستراتيجي الجماعي. ويجب أن تلتزم جميع الدول الأعضاء التزاما كاملا بهذا الهدف وأن تستخدم دعمها المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الكامل من أجل تحقيقه المبكر. وفي الواقع، سيكون لذلك أثر إيجابي على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وسيساعد على تحقيق الاستقرار في بؤر الاضطراب الأخرى في المنطقة. وإذ تظل منظمة المؤتمر الإسلامي ملتزمة التزاما كاملا بقضية الشعب الفلسطيني العادلة، فإنها ستؤدي دورها المناسب في الجهد الجماعي لتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أوتلولي (بوتسوانا).

**السيد عبد العزيز** (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد وفد مصر لما ورد في بيان الممثل الدائم لكوبا بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز، وبيان الممثل الدائم لباكستان بالنيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة قضية فلسطين في ظل تفاؤل حذر تجاه الجهود المبذولة لتحريك عملية التسوية على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، بهدف إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للبقاء على كامل أراضي الضفة الغربية وغزة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة قبل نهاية عام ٢٠٠٨. فاجتماعنا اليوم يأتي بعد يوم واحد من انعقاد الاجتماع الدولي في أنابوليس لإعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نحو التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الشعب الفلسطيني، في إطار جهد دولي متصاعد يقود لإحراز تقدم مماثل والتوصل لتسوية موازية على المسارين السوري واللبناني،

ويحقق التسوية الشاملة والعادلة المنشودة للصراع العربي الإسرائيلي في نفس الإطار الزمني.

وإذا كان اجتماع أنابوليس مجرد خطوة أولى على طريق إحياء عملية السلام وإطلاق مفاوضات الحل النهائي، فإن نجاح هذا الجهد يتطلب إرادة سياسية قوية وجهودا صادقة مستمرة من جانب إسرائيل للتوصل لاتفاق نهائي على قضايا الحل النهائي الست، بما فيها قضيتا القدس واللاجئين، بعيدا عن المماطلة ومحاولات كسب الوقت وفرض الأمر الواقع، وعلى أن يتم ذلك وفق جدول زمني محدد المراحل لتنفيذ الالتزامات، تتابعه آلية دولية متابعة نشطة، في إطار تنفيذ خارطة الطريق وتفعيلها تحت مظلة المجموعة الرباعية الدولية للتحقق من تقدم المفاوضات على الطريق السليم وفي الإطار الزمني المحدد.

ومن هنا، فإن تناول الجمعية العامة اليوم لقضية فلسطين يكتسب أهمية خاصة، من حيث تقديم هذا المحفل الأكثر تمثيلا وديمقراطية في الأمم المتحدة للدعم القوي لحقوق الشعب الفلسطيني، ولسعيه المشروع من أجل تحقيق التسوية السلمية العادلة لقضيته عبر إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وتوفير الحماية للمدنيين من أبنائه من بطش الاحتلال. ويتطلب ذلك تنشيط دور الجمعية العامة في التعامل مع قضية فلسطين وفي تحقيق الآمال والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، لتتزامن مع الجهد الدولي نحو التوصل للنتائج المرجوة على جميع الصعد بإقامة الدولة الفلسطينية قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

وبالمثل، فإن سعي المجتمع الدولي لدعم قدرة الجمعية العامة على تعميق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان في إطار بعيد عن الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة، يقتضي منا تكثيف السعي نحو ضمان احترام حقوق الإنسان الفلسطيني لحين إقامة دولته المستقلة، من خلال إجراءات وتدابير فعالة تضمن وقف إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لانتهاكاتها المنتظمة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولاعتداءاتها المتكررة على المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، وبما يكسر حاجز الصمت الدولي عما يحدث من عمليات قتل خارج القانون وإغلاق مستمر للمعابر والطرق وعقاب جماعي وتهديد بقطع المياه والكهرباء وسبل الحياة عن قطاع غزة، فضلا عن توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي ومواصلة بناء الجدار العازل في الضفة الغربية المحتلة، في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية ولقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة (دإط-١٠/١٧) الذي ترفض إسرائيل تنفيذه غير مكترثة بإرادة المجتمع الدولي وبقواعد الشرعية الدولية.

وترى مصر أن نجاح مسار التفاوض الجديد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعد اجتماع أنابوليس يتطلب التنفيذ الفوري لعدد من تدابير وإجراءات بناء الثقة تحت إشراف المجتمع الدولي، وصولا إلى حل نهائي ودائم لقضية فلسطين وفق المرجعيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وخارطة الطريق، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي هذا الإطار، فإننا نجدد دعوتنا لإسرائيل للتوقف عن ممارسة سياسة العقاب الجماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعودة إلى حدود ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كبادرة لبناء الثقة، كما ندعو مجموعة اللجنة الرباعية إلى تحمل مسؤولياتها بشكل أكثر فعالية، من خلال الإشراف على مدى تقيد الطرفين بتنفيذ التزاماتهما تجاه عملية السلام، ونتطلع إلى دور أكثر فعالية من جانب الأمم المتحدة في ضوء

عضويتها في المجموعة الرباعية لضمان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

وإضافة لجهود المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية المعنية، فإن على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني مسؤولية دعم تدابير استعادة الثقة، عبر التنفيذ المتوازي للمرحلة الأولى لخارطة الطريق ووقف الاستيطان وإطلاق سراح الأسرى والمسؤولين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وإعادة فتح مؤسسات السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع وقف إطلاق الصواريخ من الجانبين على المدنيين الفلسطينيين من جهة وباتجاه المناطق المدنية في إسرائيل من جهة أخرى، والإفراج عن الجندي الإسرائيلي المحتجز.

ونرحب في هذا السياق بالإرادة السياسية التي عبر عنها الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء أولمرت باتجاه دعم جهود التسوية، متطلعين لأن يشكل انطلاق مفاوضات الحل النهائي بداية لكسر دائرة العنف والعنف المضاد ولتغيير الوضع الإنساني للفلسطنيين على الأرض حتى يستعيدوا ثقتهم بالعملية السلمية ويشعروا بأن هناك مردودا إيجابيا يمكن البناء عليه.

وبجانب دعم مساعي تحريك عملية السلام والمشاركة بفعالية في جهود إطلاق مفاوضات الحل النهائي، فإن مصر تتطلع لمؤتمر المانحين في باريس لكي يقدم الدعم الاقتصادي اللازم للشعب الفلسطيني ولن تدخر مصر جهدا في دعم مساعي تحقيق وحدة الصف الفلسطيني في نفس الوقت والحفاظ على تكامل الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ككيان سياسي وشعبي واحد متصل. ونأمل أن نناقش هذا البند في الدورة القادمة وقد تحقق الاتفاق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية.

**السيد غيلرمان** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أتمنى لكم عيد ميلاد سعيدا، السيد الرئيس. وأعلم أن هذه الكلمات تذكر بصوت آخر وبرئيس آخر، ولكن بكل جدية، أتمنى لكم ميلادا سعيدا. ففي هذا اليوم، قبل ٦٠ عاما، ولدت الدولة اليهودية من دورة الجمعية العامة التاريخية لعام ١٩٤٧، التي قدمت فيها هديتان استثنائيتان للبشرية: هدية دولة حديثة للشعب اليهودي وهدية إسرائيل للعالم.

لقد جئت من فوري من الاحتفال التذكاري في ليك سكسس، حيث اجتمعت الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما. وكما ترون، نشأت الأمم عبر التاريخ نتيجة للحرب والاحتلال. ولكن إسرائيل نشأت بمرسوم من الأمم المتحدة ومن أمم العالم. إن وجودي هناك، في ليك سكسس، قبل ساعات قليلة فقط، بوصفي ممثلا لحكومة إسرائيل ولشعبي، كان مناسبة مبهجة. وأتمنى لكم جميعا عيد ميلاد سعيدا.

لقد عدت في ساعة متأخرة من ليلة أمس من أنابوليس. وكانت تلك مناسبة لا تنسى، بحضور ممثلي أكثر من ٤٠ دولة – وعلى رأسها الدول المعتدلة في العالمين العربي والإسلامي – ملتزمة ومؤيدة العملية الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين وملتزمة بدعم الاعتدال ونبذ التطرف. وكان الهواء في أنابوليس مفعما بالأمل بأننا بالتعاون نستطيع أن نحقق غدا سلميا أفضل. وما من شك لدي، في أن جميع الحاضرين كان لديهم شعور بالتفاؤل.

ولكن، إذ أعود إلى هنا في نيويورك، وأقف أمام هذه الجمعية، في مكان بعيد كل هذا البعد جسديا وروحيا عن أنابوليس، فإنه لا يسعني إلا أن أتساءل فيما إذا كانت مناقشة اليوم ستسهم في روح ووعد وأمل أنابوليس. فرغم كل شيء تمثل قاعة الجمعية هذه هي أيضا مكان ولادة ٢١ قرارا سنويا، تشهر بإسرائيل من خلال سلسلة من

الاستنتاجات المقررة مسبقا وغير العملية والمتحيزة تماما والتي لم تقدم للفلسطينيين سوى إحساس خيالي بالواقع وحديث عن الحقوق بدون مسؤوليات، وكلاهما يجعلان الأمم المتحدة عاجزة تماما عن أداء دور ذي مغزى في التصدي للصراع.

واليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ربما يكون أكبر مثال على استمرار الجمعية العامة في إحباط الأمل والإيمان بالسلام في منطقتنا. ووفقا لتقويم الأمم المتحدة، اليوم هو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي بحكم تعريفه يستثني إسرائيل.

واسمحوا لي أن أقول بوضوح: إن تقرير المصير للشعب الفلسطيني قضية تؤيدها إسرائيل بحرارة. وبالفعل، قبل يومين، وفي أنابوليس، قال رئيس وزراء بلدي، السيد إيهود أولمرت:

”سوف نجد الطريق الصحيح، كجزء من جهد دولي نشارك فيه، لمساعدة الفلسطينيين على إيجاد إطار مناسب لمستقبلهم في الدولة الفلسطينية التي ستنشأ في الأراضي التي نتفق بشأنها فيما بيننا“.

ولكن على مدار الأعوام، أدت الإجراءات المتخذة في هذه القاعة وفي مراكز الأمم المتحدة في أنحاء العالم إلى تشويه قضية تقرير المصير للفلسطينيين وحولته إلى ازدراء وتشهير بالدولية اليهودية.

وقد استمعت بعناية لبعض البيانات التي أدلي بها بعد ظهر اليوم، وأعلم أن المزيد منها سيتبع. وقد ركز جميعهم على إسرائيل. والرواية هي نفسها: مجحفة، ومنهكة، ومخطئة بشكل فاضح، ومضللة، وأستطيع أن أقول إنها مملة بصورة بشعة. ومن المحزن أنه مشهد يتكرر كل مرة من جديد. والنزعة لتوجيه اللوم إلى إسرائيل عن فشل الفلسطينيين المتكرر متفشية ومعدية إلى حد أن سخفها يمضي بدون ملاحظة. ويذكرنا هذا اليوم بأسباب بقاء الأمر هكذا: فإدمان الفلسطينيين لثقافة الضحية تغذيه هذه الهيئة العالمية والعديد من دولها الأعضاء بالتحديد، كما شاهدنا من فورنا. فيوما بعد يوم، وأسبوعا بعد أسبوع، وشهرا بعد شهر، وفي الواقع عاما بعد عام، يستخدمون هذا المنتدى العالمي لعرض مسرحياتهم الخطابية. وربما كانت مسارح برودواي مضربة اليوم، ولكن المسرح القائم على النهر الشرقي تظل أبوابه مفتوحة دائما. لقد حان الوقت لملء الفجوة بين الواقع في الميدان والخطابة في هذه القاعة مرة وإلى الأبد.

وبالنسبة لنا – لليهود وللإسرائيليين – اليوم ليس يوما للشعور بالمرارة على الإطلاق. فلسنا مقهورين أو تلاحقنا أحلام المهزومين. فاليوم يوم انتصار وفوز عظيم – انتصار على الاضطهاد والطغيان وفوز على المآسي المؤلمة وعلى معاناة التاريخ اليهودي. واليوم نحتفل بصمود الشعب اليهودي ورابطته الأبدية بأرض إسرائيل، التي بعد كل أعوام التشوق والحنين في المنفى، استحقت عودتنا إلى وطننا.

إن البهجة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وقبل ٦٠ عاما بالضبط، يصفها عاموس عوز، أحد أشهر الكتاب الإسرائيليين، والمرشح لجائزة نوبل للآداب:

”كان هناك الرقص والبكاء ... وتنقلت زجاجات عصير الفاكهة والجعة والنبيذ من يد ليد ومن فم لفم، والغرباء عانقوا بعضهم بعضا وقبلوا بعضهم بعضا بعيون دامعة، ... والمحتفلون الذين استبد بهم الفرح رفعوا أعلام الدولة التي لم تنشأ بعد، ولكن هذا المساء، هناك في ليك سكسس، تقرر أن لها الحق في أن تنشأ“.

سافروا إلى أي مدينة في إسرائيل، وستجدون شارعا يحمل اسمه هذا اليوم، كافتت بي – نوفمبر، أي ٢٩ تشرين

الثاني/نوفمبر، وهي شهادة على أهميته ومغزاه بالنسبة لشعبنا. وفي الواقع، أنا أسكن في تل أبيب على مسافة بضعة ياردات من شارع يحمل اسم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وحفيدي الأكبر ولد في هذا التاريخ بالذات، قبل تسع سنوات. وبالنيابة عنه وعن كل أطفال إسرائيل وجميع أطفال المنطقة أقف أمامكم اليوم.

تأملوا الأعوام الستين الماضية وانظروا في إسهامات إسرائيل العديدة التي قدمتها للعالم في ميادين العلم والتكنولوجيا، والطب، والفن، والثقافة. إنها البلد الذي اكتشف طرقا لوقف الزحف الصحراوي، والبلد الذي حقق وثبات كبيرة في الطب، وعلاج الأمراض وأطراف المعوقين، إنها البلد الذي منح العالم كنوزا من الفن والثقافة من خلال الحائزين على جائزة نوبل، والشعراء، والفنانين والكتاب.

وتخيلوا حال العالم اليوم لو لم تكن دولة إسرائيل موجودة – وأنا أدرك أن البعض في هذه القاعة يحلمون بمثل هذا السؤال على نحو معاكس. ولكن إسرائيل موجودة لتبقى وتزدهر ولتواصل إسهامها في تقدم الإنسان، والازدهار والحضارة الإنسانية. وبالتالي، إنها أكبر إهانة لنا، وللتاريخ ولهذه الجمعية العامة، وبينما تحتفل إسرائيل، أن يكون الآخرون في الأمم المتحدة في حداد.

وسيلاحظ بعض الأعضاء غياب وفد بلدي في الماضي عن إجراءات ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد توقفنا عن مخاطبة هذه الجمعية لأن بعض الدول الأعضاء اختطفت هذا المنتدى وأساءت له بدوافع مصالحها السياسية الخاصة وحولته إلى مكان آخر لتشويه صورة إسرائيل. ولا يمكن أن نسمح لذلك أن يحدث بعد الآن. فاليوم هو يومنا. لقد آن الأوان لإسرائيل ولجميع الملتزمين بالسلام في المنطقة أن يستعيدوا هذا اليوم بكل ما يعنيه: التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين في المنطقة، دولة يهودية ودولة فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تحقق كل واحدة منهما التطلعات الوطنية لشعبها.

وما يزيد الحيرة، في هذا الصدد، أنه يجري في الآونة الأخيرة التشكيك في الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. ففي الأسبوع الماضي، عندما كان الإسرائيليون والفلسطينيون في طريقهم إلى أنابوليس، صرح مفاوض فلسطيني مخضرم بأن الفلسطينيين لن يعترفوا أبدا بالهوية اليهودية لإسرائيل.

والقرار الذي يضفي الأهمية على ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، القرار ١٨١ (د-٢)، يتكلم عن إنشاء ''دولة يهودية'' ليس أقل من ٢٥ مرة. وحتى قبل ذلك، كانت فكرة دولة يهودية في أرض إسرائيل قد تعززت من قرار عصبة الأمم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٢ ، الذي عمل على تنفيذ وعد بلفور الصادر في عام ١٩١٧ والذي يقضي بإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي.

وما زال الرفض العربي الاعتراف بوجود دولتنا اليهودية هو في صميم عدم قدرة الفلسطينيين على تحقيق دولة خاصة بهم. فعندما قبل اليهود خطة الأمم المتحدة للتقسيم، اتخذ العرب قرارا مصيريا – وفي الحقيقة قاتلا – برفض الخطة والقيام بغزو الدولة اليهودية الحديثة الولادة، بدلا من التعايش معها.

ولو كان العرب قبلوا قرار الأمم المتحدة، لكان هناك دولتان، دولة يهودية ودولة عربية،كل هذا الوقت، خلال الـ ٦٠ سنة الماضية. ولو لم يرفض العرب القرار، لكان زميلي الفلسطيني الذي تكلم قبلي قد مثل دولة عضوا وليس مجرد كيان مراقب.

ولم تقف الخيارات الخاطئة عند عام ١٩٤٧. لقد شاهدناها مرة ثانية في أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٣ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، عندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة ليضع الفلسطينيون مخربي حماس في السلطة. وما زال الفلسطينيون

يتخذون الخيارات الخاطئة حتى هذا اليوم، حيث يقوم إرهابيو حماس في غزة بإطلاق الصواريخ على إسرائيل بمعدل كل ثلاث ساعات.

وبسبب ما يرتكبونه من أعمال العنف الوحشية وصلفهم وعنادهم، تدفع إسرائيل ثمنا باهظا من أرواح شعبنا: ضحايا الإرهاب الفلسطيني من الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين، صغارا وكبارا، أطباء ومحامين، فنانين وعلماء، الذين كان بوسعهم جميعا أن يسهموا إلى حد كبير في الحياة في إسرائيل وفي تحسين ظروف العالم ككل.

إن الإرهاب الذي نشاهده اليوم ينبع من الرفض الغريزي للاعتراف بإسرائيل، رفض الاعتراف بالدولة اليهودية ورفض الاعتراف بقيمة حياتنا. وطالما هناك إنكار للمسائل الوجودية، أخشى عدم التوصل أبدا إلى اتفاق بشأن مسائل الأراضي.

إنني آمل وأعتقد أن مؤتمر أنابوليس يمثل رياح تغيير جديدة. فالدول العربية والإسلامية المعتدلة تعترف اليوم بأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس هو سبب عدم الاستقرار في منطقتنا وبأنه يمكن حل الصراع وأنه سوف ينتهي في نهاية المطاف. وتدرك أيضا أن الخطر الحقيقي يأتي مباشرة من التطرف الإسلامي ومن زعيمته إيران، التي تتبنى الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وتحاول الحصول على أسلحة نووية وتنكر المحرقة بينما تعد العدة للمحرقة القادمة، وتتحدى المجتمع الدولي بلا هوادة.

إن التحالف من أجل السلام الذي شاهده العالم يتجمع في أنابوليس قبل يومين فقط، سيدعم العملية بين إسرائيل والفلسطينيين. لكنه كذلك تحالف نأمل أن يكافح المتطرفين في طهران ويتصدى لهم.

وآمل أن تهب رياح أنابوليس نحو الشمال، إلى هذه القاعة بالذات. فلا يمكن أن يكون هناك وقت أفضل لدول العالم – ولا سيما الدول العربية والإسلامية المعتدلة الموجودة في هذه القاعة اليوم – لإظهار التزامها بالعملية الإسرائيلية الفلسطينية. ولن يكون هناك مكان أفضل من هنا في الأمم المتحدة – حيث تمت ممارسة التمييز ضد إسرائيل لعدة عقود استهدافها وحدها، مما يتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة – لكي تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ إسرائيل والفلسطينيين أنها تؤيد حوارنا.

واسمحوا لي أن أعود بكم مرة أخرى إلى قبل ٦٠ سنة، إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، عندما قال دافيد بن غوريون، الأب المؤسس لدولة إسرائيل وأول رئيس وزراء لها، وقبل شهرين من التصويت التاريخي للجمعية العامة، في القدس:

”لن نتنازل عن حقنا في الهجرة الحرة، وفي إعادة بناء وطننا الممزق، وفي أن يكون لنا دولة. وإذا هوجمنا، سوف نقاتل. لكننا سنعمل كل ما بوسعنا للحفاظ على السلام وإقامة تعاون مفيد للطرفين. إنه الآن، هنا والآن، من القدس نفسها، ينبغي أن توجه الدعوة إلى الدول العربية لضم قواها إلى قوى اليهود والدولة اليهودية الموعودة وأن يعملوا صفا واحدا من أجل الصالح العام، ومن أجل السلام والتقدم كأنداد متساويين في السيادة“.

واليوم، هنا، بعد ستين عاما، لم تتغير رسالة إسرائيل إلى الدول العربية والفلسطينيين: صفا واحدا من أجل الصالح العام، الآن، أكثر من أي وقت مضى، ومع رياح التغيير التي تهب من أنابوليس، إلى نيويورك، وإلى الشرق الأوسط، وإلى جميع أرجاء العالم.

**السيد المنصور** (البحرين): يطيب لوفد بلادي أن يعبر عن تقديره للسفير بول باجي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

ولأعضاء اللجنة الآخرين لما يقومون به جميعا من مهام تنفيذا لولاية اللجنة بهدف الوصول إلى الغايات التي أنشئت من أجلها في عام ١٩٧٥ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠)، وما احتط لها من برنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة هذه الحقوق التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) عام ١٩٧٤ وعلى رأسها حقه في تقرير المصير.

إن وفد بلادي يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لكوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز وكذلك المندوب الدائم لباكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة على تقريرها القيّم الوارد في الوثيقة A/62/35، الذي سلطت فيه الأضواء على الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يشوبها من ترد في مستوى التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، الناجم عن التوغلات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والعمليات العسكرية في الضفة الغربية وما تمخض عنها من وفيات وإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بما يكفي لتعبير اللجنة عما انتابها من قلق شديد إزاء الحالة المتدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

فالسلطة القائمة بالاحتلال - كما تذكر اللجنة في تقريرها في الفقرة ١٧، قد دأبت منذ احتلالها للأراضي العربية المحتلة قبل أربعين سنة على تغيير الأرض الفلسطينية بانتهاج سياسات وممارسات غير قانونية، يأتي من ضمنها تشييد المستوطنات المدانة دوليا وبناء الجدار العازل، وشل أعمال السلطة الفلسطينية نتيجة استمرار حالات الإغلاق وعزل قطاع غزة ونظام الإذلال عند نقاط التفتيش، والعمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية ضد الشعب الفلسطيني، التي أدانها وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في إعلانهم الوزاري يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ورأوا في الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، بما فيها التشييد غير المشروع للمستوطنات وللجدار وشق الطرق الالتفافية مكمن السبب في تفاقم التدهور في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني خلال العام الماضي.

يبدو، من غير المشكوك فيه، أن استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في تشييد الجدار العازل، يأتي ازدراء لفتوى محكمة العدل الدولية في فتواها التي، ضمّنتها تأكيدها على سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنها شأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦.

يذكر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخير في هذا الصدد، أن لتشييد الجدار العازل تأثيرا إنسانيا شديدا على المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية، إذ إن طوله سيبلغ ٧٠٣ كيلومتر بزيادة ٣٣ كيلومترا، بعد أن وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على تعديل ثان لمساره. وهو سيعزل آلافا من الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية. ووفقا لما ذكرته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/62/360، الفقرة ٢٩)، فإن الجدار العازل قد صمم أيضا ليطوق أراضي زراعية فلسطينية وموارد طبيعية عالية الخصوبة.

ومع أن الجمعية العامة قد أنشأت في قرارها (دإط-١٠/١٧) (٢٠٠٦)، سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعيّن الأمين العام، في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، ثلاثة من الخبراء الدوليين في مجلس السجل، فإن رفض إسرائيل أن يكون للسجل وجود ميداني في الأرض الفلسطينية المحتلة قد حال بين الفلسطينيين وتسجيل مطالباتهم المتعلقة بالأضرار، مما ولد مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى ضياع البيّنات على مدى الأيام.

وبالإضافة إلى ما يشكله الجدار العازل من انتهاك فاضح للقانون الدولي، تأتي مسألة إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لتمثل هي الأخرى خرقا للقانون الدولي، وهو ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها (الفقرة ١٢٠). بل أن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي، المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قد عبر في بيانه الختامي، عن إدانته الشديدة لإسرائيل، لمواصلة حملتها الاستعمارية الاستيطانية المكثفة، واستمرارها في بناء الجدار العازل.

لقد شددت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الجذري للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما ينسجم مع ما نردده دوما في ما يتصل بالاحتلال الذي هو، في حد ذاته، انتهاك لحقوق الإنسان.

ولعل ما يشد الانتباه هو إمعان إسرائيل في تكريس احتلالها الذي طال أمده، من خلال الاستيطان والتوسع في المستوطنات، مما دفع المقرر الخاص لحقوق الإنسان، جون دوغار، في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى أن يقترح التماس فتوى أخرى من محكمة العدل الدولية حول النتائج القانونية للاحتلال الطويل الأمد.

وتنعقد الدورة الثانية والستون للجمعية العامة هذا العام، مع مرور أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولا زال هذا الاحتلال يمارس أبشع أنواع المعاملة غير الإنسانية للفلسطينيين. وما حل عبر هذه العقود الأربعة من مآس ونكسات لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من آثارها. فسياسات العزل والتشريد والهدم والحصار تمثل انتهاكات لا لبس فيها، لاتفاقية جنيف الرابعة، ولحقوق السكان في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال.

وكان من نتاج ذلك الأزمة الإنسانية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي ما برح الفلسطينيون يئنون تحت وطأتها، ولا سيما منذ تصاعد ضراوتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إذ ارتفعت مستويات الفقر، وازدادت حدة البطالة، وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل البنى الأساسية، وبادرت إلى تقليص إمدادات الكهرباء والماء، وعانى الفلسطينيون النقص في الغذاء، والعجز في مجال توفير الدواء، كما هو الحال في قطاع غزة، الأمر الذي ضاعف من تردي الوضع القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد يكون من شأنه تعميق مشاعر الكراهية، وبالتالي ازدياد العنف وتغذية مظاهر التطرف والتشدد. وإزاء هذا كله، فالحل الوحيد لا يمكن إلا أن يكون حلال سياسيا وسلميا، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتوصل إلى حل عادل لهذا الصراع، طبقا للشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

إن الدول العربية ما فتئت تعرب باستمرار عن اهتمامها بإنهاء هذا الصراع بصورة سلمية، وتؤدي إلى السلام والأمن الإقليميين، وما انفكت تبذل جميع الجهود نحو تحقيق هذا الهدف المنشود، من أجل التوصل إلى حل سلمي شامل وعادل، من خلال إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها. لذلك، فإن البحرين رحبت بدعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، الذي اختتم أعماله في أنابوليس يوم أمس. ونتمنى أن يكون هذا الاجتماع تدشينا لمرحلة جديدة لحل القضايا الجوهرية للصراع العربي – الإسرائيلي.

إن الالتزام من جميع الأطراف بإنهاء الصراع سيُفضي إلى بناء السلام الحقيقي والعادل في المنطقة، ويؤدي إلى

تسوية عادلة ودائمة تضع حدا دائما للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. فالسلام خيار استراتيجي، كما أن الفرصة سانحة حاليا لقيام السلام، فيجب علينا ألا نبددها. وهذا السلام يتطلب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتنفيذ خريطة الطريق، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

**السيد منصور** (تونس): إن احتفال المجتمع الدولي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يُعطي اجتماعنا على مستوى الجمعية العامة لدراسة مسألة فلسطين بُعدا رمزيا خاصا، يذكرنا مجددا بمسؤولياتنا تجاه القضية الفلسطينية، والحاجة الملحة إلى وضع حد للمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، ولتدهور الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أنه يأتي هذه السنة في ضوء تحرك عربي ودولي مكثف، يهدف إلى إحياء عملية السلام وإنهاء الأزمة في منطقة الشرق الأوسط.

أمام تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة، واستمرار الصعوبات التي يمر بها الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى القيود المفروضة عليه بما يحد من حرياته ويحرمه من ممارسة أبسط حقوقه، وتعطيل وصول المعونات الإنسانية إليه، تُعرب تونس عن انشغالها وقلقها إزاء هذه الأحداث المأساوية، داعية إلى رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتكاتف جهود الجميع للحيلولة دون مزيد من تردي الأوضاع المعيشية لشعب يُعاني يوميا من الممارسات القمعية لسلطة الاحتلال.

إن تونس، التي تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها الأولى والمركزية، ومن منطلق دعمها الثابت والمبدئي لهذه القضية العادلة، ما فتئت تنادي من على هذا المنبر بالذات، وفي مختلف الهيئات الدولية وخلال شتى المناسبات الإقليمية والدولية، بضرورة القيام بتحرك دولي عاجل وفاعل، يضمن استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في بناء دولته المستقلة على أرضه.

وتونس إذ تقدر الجهود المستمرة التي تبذلها المنظومة الدولية لدعم القضية الفلسطينية، سواء على مستوى أنشطة الجمعية العامة أو الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالمسألة الفلسطينية، ولا سيما اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإنها تدعو إلى مواصلة تفعيل هذه الجهود ودعمها ومساندة المساعي الجادة الرامية إلى إنهاء الأزمة في المنطقة.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكّر بما جاء في رسالة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث ذكر سيادته أن تونس

> ”تهيب بالمجتمع الدولي، وخاصة الأطراف الفاعلة واللجنة الرباعية، أن تواصل جهودها لإنجاح عملية السلام وفق القرارات الدولية والمرجعيات العربية والدولية ذات الصلة، بما يمكّن من تحقيق سلام عادل وشامل ودائم لفائدة كافة شعوب المنطقة“.

كما أوضح سيادة رئيس الجمهورية التونسية في رسالته أن تونس

> ”من منطلق حرصها على تمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من استعادة كافة حقوقه المشروعة، لتعرب عن أملها في أن تتضافر جهود الجميع لزيادة تفعيل دينامية السلام التي تم إطلاقها في

أنـابوليس، تعزيـزا لمقومـات الأمـن والاسـتقرار في المنطقة".

إن إحلال السلام العادل والدائم والشامل في منطقة عانت من صراع طال أمده، يقتضي حتما اضطلاع جميع الأطراف الفاعلة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، بمسؤوليتها التاريخية في فرض احترام قرارات الشرعية الدولية، بما يُمكن الشعب الفلسطيني من أن يحقق تطلعاته المشروعة إلى الحرية والكرامة، ومن أن ينعم بالاستقرار والسلام في إطار دولته المستقلة على ترابه الوطني.

كما أن تحقيق السلام في المنطقة، يستوجب إيجاد حل نهائي لكافة القضايا العربية المعلقة، بما في ذلك استرجاع الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري المحتل، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة.

إن تونس، التي طالما ناصرت نضال الشعب الفلسطيني الباسل في قضيته الوطنية العادلة، تُجدد في هذه المناسبة الهامة تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت لحقه في تقرير مصيره، مؤكدة أنها ستبقى سندا دائما متواصلا له حتى يتمكن من استرجاع حقوقه، وفي مقدمتها قيام دولته المستقلة على أرضه.

كما أنها تعرب من جديد، كدولة محبة للسلام، حريصة على احترام الشرعية الدولية، عن الأمل في إحلال سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، يُنهي صراعا دام عقودا وحرم شعوب المنطقة من العيش في كنف الأمن والاستقرار.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية أن أعلن تأييدي للبيان الذي ألقاه المندوب الدائم لكوبا باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ألقاه المندوب الدائم لباكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. كما أعرب، سيدي الرئيس، باسم بلادي عن شكري الجزيل للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها، سعادة السفير بول باجي، ولشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، وللبرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام، على الجهود التي يبذلونها من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتي تطالب بوضع حد لمعاناة هذا الشعب المستمرة منذ حوالي الستين عاما.

تجتمع الجمعية العامة والمدافعون عن الحرية والعدالة والحق في هذا اليوم من كل عام لإعادة التأكيد على دعمهم للشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي، من أجل تقرير مصيره بنفسه، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعودة حقوقه المشروعة كاملة، بما فيها حق العودة للاجئين، استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، ومئات القرارات التي طالبت إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، فإن إسرائيل هذه ما زالت، للأسف، ترفض الانصياع لإرادة الشرعية الدولية، وما زال الشعب الفلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي ويقاسي من سياسة القتل والتدمير. وفي ظل هذه الثنائية المؤسفة من عدم انصياع إسرائيل للإرادة الدولية، من جهة، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، من جهة أخرى، يصبح من الواجبات الملحة والعاجلة على الأمم المتحدة، أن تنهض بمسؤولياتها تجاه قضية فلسطين، من خلال إيجاد حل عادل لها، باعتبار أن هذه المنظمة كانت هي نفسها وراء اعتماد القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٨، وبالتالي فإن جميع الدول الأعضاء فيها تتحمل تبعات عدم تطبيق هذا القرار حتى الآن. إن إسرائيل التي شُرعت ولادتها بقرار من الأمم المتحدة لا تقيم اعتبارا لا للشرعية الدولية ولا للمعايير الإنسانية والأخلاقية، كما أن مندوبها قد تطاول على هذه المنظمة الدولية قبل أيام واصفا إياها بأنها منظمة معادية للسامية.

ونذكر بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د-٣) الصادر بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٤٩ قد حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة وذلك بالتزامها بمبادئ الميثاق واحترامها لها؛ وكذلك احترام قراراتها ذات الصلة خاصة القرارين ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣)، اللذين يؤكدان على حق فلسطين في إقامة الدولة الفلسطينية، وفي عودة اللاجئين المهجرين قسرا إليها. وقد أخذت الجمعية العامة، آنذاك، علما بتصريحات وتفسيرات إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، والتزامها بخصوص تطبيق هذين القرارين. غير أن هذا الالتزام قد تم تغييبه بشكل مثير للانتباه في آليات المساءلة الدولية لإسرائيل على مدى سنين طويلة. إن عدم اتخاذ مجلس الأمن لأي قرار جدي تجاه إسرائيل بسبب اعتراض دولة معروفة دائمة العضوية، إنما يرسل رسالة خاطئة من المجتمع الدولي إلى إسرائيل مفادها أن إرهاب الدولة الإسرائيلي، الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني، أمر مقبول. وهذا ما يجعل من الدول التي تسكت عن هذه الجرائم شريكا في ارتكابها.

ينعقد اجتماعنا هذا العام والعالم بأسره يشهد ما أصاب الشعب الفلسطيني من دمار وقتل وتهجير غير مسبوقين في التاريخ البشري الحديث، من خلال ممارسة إرهاب الدولة الإسرائيلي ضد هذا الشعب الأعزل. فإسرائيل ما زالت تستبيح أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، والبيوت الآمنة، وتستمر بإجراء الحفريات بذريعة التنقيب عن الآثار في المواقع المحيطة بأماكن العبادة، وتحديدا المسجد الأقصى والحرم الشريف وبوابة المغاربة. كما تستمر إسرائيل بتوسيع المستوطنات في القدس، وبسياسة العقاب الجماعي، وقتل المئات من الفلسطينيين نساء وشيوخا وأطفالا، وبناء جدار الفصل العنصري، وتوسيع المستوطنات وتدمير البنى التحتية، كما تمعن إسرائيل في مصادرة الأراضي وتجريفها، وتستمر في سياسات الاعتقال والتصفية الجسدية والاغتيالات لرموز الشعب الفلسطيني المنتخبين ديمقراطيا.

لقد كشفت تقارير الأمم المتحدة الأخيرة وتقارير المقررين الخاصين للمجتمع الدولي بأسره معاناة الشعب الفلسطيني من جراء استمرار إسرائيل في ممارسة سياسة القتل الموجه والعقاب الجماعي والتدمير المقصود، والتي كان آخرها استهداف كامل البنى التحتية لقطاع غزة الخاضع لحصار خانق؛ وذلك بإغلاق المعابر وتحويله لأكبر سجن في العالم؛ وحرمان سكانه من الوصول إلى المتطلبات الأساسية للحياة. لقد أكد جون دوغار، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، أن إسرائيل تنتهك حظر فرض العقوبة الجماعية على شعب يخضع للاحتلال، وذلك على النحو الوارد في المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أن تدمير إمدادات الكهرباء والمياه، وقصف المباني العامة، وفرض القيود على حرية التنقل، وما ترتب على هذه الأفعال، التي سجلت في تقارير الأمم المتحدة، من آثار على الصحة العامة والحالة الغذائية والحياة الأسرية والسلامة النفسية للشعب الفلسطيني، هي كلها أمور تمثل شكلا خطيرا من أشكال العقوبة الجماعية وجرائم الحرب، التي يعاقب عليها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

تأتي كل هذه الممارسات بعد أن كانت إسرائيل قد سوقت خطتها الأحادية الجانب بالانسحاب من غزة على أنها تنبع من رغبتها بالسلام. إلا أن الإسرائيليين من واقع الحال ما زالوا يسيطرون على المجال الجوي وعلى الحدود البرية والبحرية لقطاع غزة، ويستعملون سيطرتهم هذه بطريقة تهدف إلى قمع تطلعات الشعب الفلسطيني، وحرمانه من ممارسة حقوقه الإنسانية التي كفلها القانون الإنساني الدولي. ولعل قرار إسرائيل الأخير بإعلان قطاع غزة قطاعا معاديا واستتباعه بقرار قطع الإمدادات الحيوية عن القطاع،

بما في ذلك من وقود وكهرباء ومياه، إنما هو قرار آخر يؤكد أن إسرائيل خارجة عن القانون الذي يقر بأن العقوبات الجماعية هي جريمة حرب لا ينبغي أن تفلت إسرائيل من تبعاتها القانونية والسياسية. إن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي الانعتاق من عجزهما وشللهما إزاء ردع إسرائيل عن سياساتها هذه، وضرورة اتخاذ إجراءات سريعة إزاء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بعيدا عن سياسة الكيل بمكيالين، وبما يحفظ مصداقية دورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ولأن المجلس لم يقم بذلك بعد، فإن إسرائيل ما زالت تمعن في رفض تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن و قف وهدم جدار الفصل العنصري، الذي تقوم إسرائيل ببنائه على الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد زاد بناء هذا الجدار، بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية التي تحدثت عنها، من حجم المعاناة اليومية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. ونتفق هنا مع ما جاء في تقارير الأمم المتحدة الأخيرة حول ضرورة حث مجلس الأمن على كفالة تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية، وقرار الجمعية العامة بدورتها الاستثنائية العاشرة الطارئة (د-ط-١٠/١٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى إسرائيل التقيد بالتزاماتها القانونية بوقف تشييد الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفكيك أجزاء الجدار التي تم تشييدها بالفعل. كما أن إسرائيل تستمر في توسيع بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وتدمير الممتلكات وقضم الأراضي – ناهيك عن استمرارها بالاقتحامات العسكرية المتتالية، وعمليات الاغتيال خارج نطاق القانون. لقد بلغ عدد السجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن حوالي ١١ ٠٠٠ سجين، بينهم ٤٠٠ طفل والعشرات من البرلمانيين الفلسطينيين، علاوة على رئيس البرلمان الفلسطيني نفسه. كما بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠ حوالي ٤ ٠٠٠ شهيد، بينهم حوالي أكثر من ١ ٠٠٠ طفل.

لقد عقد بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في أنابوليس اجتماع حول إطلاق عملية سلام بين الأطراف العربية وإسرائيل، وشاركت الجمهورية العربية السورية في مداولات هذا الاجتماع انطلاقا من حرصها على المساهمة في أي جهد دولي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، من خلال إطلاق مباحثات على جميع مسارات عملية السلام. وتأمل سوريا أن تحقق هذه العملية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين، بما فيها القدس؛ وكذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري ولمزارع شبعا اللبنانية.

ختاما، إن سوريا كانت وما زالت ترى أن إحلال السلام العادل والشامل يمكن تحقيقه فقط عبر تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ٤٩٧ (١٩٨١) المتعلق بالجولان السوري، وإحياء عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، وكذلك مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في عام ٢٠٠٢ أعادت قمة الرياض التأكيد عليها في العام ٢٠٠٧. وبهذا يمكن إيقاف دوامة العنف وسفك الدماء التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها، لا بل وتتعداها لتهدد السلم والأمن الدوليين.

**السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لحدث ذو مغزى أن نعقد هذه المناقشة اليوم خلال فعاليات اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والجهود الكبيرة التي تبذلها جهات مختلفة لتجلب السلام للفلسطينيين ولجميع الدول في منطقة الشرق الأوسط. إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مناسبة يعيد فيها المجتمع الدولي تأكيد التزامه تجاه الشعب الفلسطيني

وخلق دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. ونحن نغتنم هذه الفرصة لنحث المجتمع الدولي لا ليعبر عن مشاعر التضامن فحسب بل ليواجه التحدي المتمثل في وضع حد لحالة العنف والضياع والمعاناة القائمة في فلسطين.

لا يزال الفلسطينيون يواجهون مصاعب وتحديات متباينة في الوقت الراهن. إن جوهر المشكلة هو إنكار حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. لقد ظلت إندونيسيا على الدوام، وستظل كذلك، تقف بجانب الفلسطينيين في مطلبهم المشروع بشأن تقرير المصير والاستقلال، فبالرغم مما يفرق بيننا من بون جغرافي شاسع يوحدنا الإيمان بضرورة تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعيش تحت الاحتلال ويستحق، مثله في ذلك مثل الشعوب الأخرى، أن يعيش في سلام وحرية.

إن على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده الهادفة لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، بدءا بإعادة تنشيط عملية السلام. لذلك ترحب إندونيسيا بالمبادرات المختلفة والجهود الدبلوماسية المبذولة بغية إطلاق عملية تهدف إلى خلق دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء. ومن بين هذه الجهود انعقاد مؤتمر أنابوليس مؤخرا وما خلص إليه من تفاهم مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن اعتماد خطة لمتابعة المفاوضات المعنية بإيجاد حل نهائي بنهاية عام ٢٠٠٨ يجعلنا نأمل أن يكون هذا بداية الطريق نحو إنهاء الصراع بطريقة عادلة وشاملة ومنصفة.

إن وفدي، رغم إدراكه أن تلك العملية تنتظرها أيام عصيبة، يتفاءل خيرا بالالتزام الكامل الذي تبديه كل الأطراف باستكشاف كل الوسائل التي من شأنها أن تتمخض عن حل سلمي للصراع. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق بين الطرفين يوم الثلاثاء الماضي على أن يستأنفا فورا، وبمعدل اجتماع كل أسبوعين، المفاوضات المتعثرة منذ زمن طويل يعد خطوة مهمة إلى الأمام تستحق الإشادة. إننا نحث الطرفين على الاستفادة من هذا الزخم للوصول إلى حل سلمي دائم. وفي الوقت نفسه، فإن على المجتمع الدولي، من خلال هذه المنظمة العالمية، أن يساند ويرصد الجهود الساعية إلى إيجاد تسوية سلمية، بما في ذلك المبادرات المختلفة والتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابوليس.

إن الجهود الرامية إلى إنعاش عملية السلام لن تكون لها قدرة على الاستمرار إلاّ إذا أظهرت إسرائيل رغبة صادقة في العمل على حل القضايا المحورية. ومن أجل أن يتحقق ذلك، على مجلس الأمن أن يعمل على ضمان احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والالتزام بأحكامها. ولا بد لنا هنا أن نذكّر بأن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال هو السبب الكامن وراء الصراع في الشرق الأوسط الذي تشكل المشكلة الفلسطينية جوهره، كما تقر بذلك العديد من قرارات الأمم المتحدة ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وكذلك مبادرة السلام العربية التي أيدتها المجموعة الرباعية. وعليه، فإن حلا سلميا وعادلا للصراع كفيل بحل المشاكل الجوهرية كافة، بما فيها تلك المتعلقة بالحدود واللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية ووضع القدس ومصادر المياه والأمن.

في الوقت الذي يركّز فيه المجتمع الدولي اهتمامه على إنعاش عملية السلام، يتوجب على الفلسطينيين العمل على توحيد صفوفهم، لأن وحدة الفلسطينيين شرط أساسي للسلام المستدام. ونحن نحث الفلسطينيين من جديد على طرح خلافاتهم جانبا عن طريق الحوار والمصالحة وحصر اهتمامهم في الهدف الأسمى، ألا وهو خلق دولة مستقلة وذات سيادة يعيش الفلسطينيون في ظلها في أمن ورخاء.

وفي انتظار تحقيق هذا الحل العادل، على المجتمع الدولي أن يواصل التزامه بمساعدة الشعب الفلسطيني للتخفيف من وطأة الظروف القاسية التي يعيشها. علينا أن نتصدى، بصفة عاجلة ودون إبطاء، للوضع الإنساني المتدني إذا أردنا حقا أن نزرع بذور السلام في فلسطين ونقنع شعبها بتبني جهود السلام الراهنة. كما أن على هذه المساعدات أن تذهب إلى كل الفلسطينيين، في الضفة الغربية كما في قطاع غزة حسبما تمليه الاحتياجات الإنسانية.

وفي هذا السياق، نرحب بالمؤتمر المزمع عقده في باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن جانبها فإن إندونيسيا ستقوم، بالتعاون مع جنوب أفريقيا، بتنظيم مؤتمر آسيوي – أفريقي العام القادم، يعنى ببناء القدرات الفلسطينية بهدف تعزيز المؤسسات اللازمة لدعم عملية السلام والدولة الفلسطينية.

ما فتئت إندونيسيا تساند الجهود الرامية إلى إيجاد حل عاجل للقضية الفلسطينية ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني. ونحن على استعداد للمساهمة في تلك العملية بغية خلق دولة فلسطينية مستقلة تعيش في رخاء جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل والشعوب الأخرى في المنطقة. ونحن لا نزال عند رأينا أن هناك حاجة إلى نهج شامل لحل كل القضايا المحورية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر. كما أننا نتفق مع الأمين العام في أنه لا مجال لمعالجة هذه المشكلة المعقدة عن طريق حلول جزئية.

وختاما لا يسعني إلا أن أعرب عن تقدير وفدي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لدعمها المتواصل للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير. لقد قامت بتنفيذ ولايتها عاما بعد عام منذ إنشائها في عام ١٩٧٥، رغم الظروف العصيبة التي تعمل فيها. إننا نتطلع إلى يوم يكلل فيه التزامها وعملها بالنجاح بحصول الشعب الفلسطيني على حقه المشروع في الاستقلال. وإلى ذلك الحين، سنواصل مساندتنا لمد ولايتها بالغة الأهمية.

**السيدة جاهان (بنغلاديش)** (تكلمت بالانكليزية): يكتسب اجتماعنا اليوم أهمية إضافية لتزامنه مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذه المناسبة الطيبة، تنضم بنغلاديش إلى المجتمع الدولي في التعبير مجددا عن التأييد الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع من أجل تقرير المصير والتحرر من الاحتلال المتواصل.

إننا نعقد المناقشات عاما بعد عام بشأن القضية الفلسطينية، وكثيرة هي القرارات التي اعتمدتها هذه الهيئة. ومع ذلك يظل الطريق مسدودا والسلام في المنطقة مستعصيا.

يؤيد وفد بنغلاديش البيانين اللذين التي أدلى بهما ممثل كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل باكستان باسم منظمة العالم الإسلامي. إلا أننا، نظرا لأهمية الموضوع، نود أن نركز على بعض النقاط إعادة للتأكيد على تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني.

إن احتلال إسرائيل المستمر لفلسطين هو السبب الجذري للعنف والاضطراب وزعزعة الاستقرار في المنطقة. فمنذ عام ١٩٦٧ والشعب الفلسطيني محروم من حقه الأساسي في تقرير المصير والعيش بحرية في أراضيه. وما فتئ ملايين الفلسطينيين يعيشون في مخيمات اللاجئين لأجيال وفي فقر مدقع. ويضاعف معاناتهم مستوى العنف الهائل وغير المتناسب الذي تختار إسرائيل استخدامه في ردود فعلها.

وما يزيد من محنة الفلسطينيين هو السياسة الإسرائيلية المتمثلة في العقاب الجماعي الذي يتخذ شكل القوة المفرطة والعشوائية والقتل خارج نطاق القانون وعمليات التوغل العسكري المستمرة والاغتيالات المستهدفة

والاعتقال العشوائي ومحاصرة الطرق وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات وفرض القيود على الحركة. ويمكن إضافة الكثير جدا على هذه القائمة. كل ذلك يتم لهدف رئيسي وهو القضاء المنهجي على روح الأمة. إن استمرار فرض الإغلاق المطول من جانب إسرائيل قد عزل قطاع غزة عن الأجزاء الأخرى من الأراضي الفلسطينية. والحياة الطبيعية في الضفة الغربية تعرقلها أيضا العمليات العسكرية ونقاط التفتيش العديدة والسياسة المنهجية للاستيطان غير الشرعي.

إن روح الشعب الفلسطيني التي لا تُقهر في سعيه إلى نيل الحرية لا يمكن القضاء عليها ببساطة عن طريق القوة الغاشمة. فعاجلا أم آجلا سيتعين على إسرائيل أن تصغي لصوت العقل. ويجب على إسرائيل أن تدرك أنه قد ثبت خطأ نهجها هذا.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار بناء الجدار الفاصل غير القانوني وإزاء القيود المرتبطة به والمفروضة على حركة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. لقد أدت عمليات الإغلاق هذه إلى وقف الأنشطة التجارية وفقدان الآلاف من فرص العمل. إن أعدادا متزايدة من الأسر تقع في مصيدة الفقر، وهو ما يثير المزيد من الاضطرابات. ومع مواصلة بناء الجدار بلا هوادة، وتجاهل فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، يتزايد تفتيت الأراضي المحتلة إلى أجزاء صغيرة. وسيؤثر ذلك على إمكانية إقامة دولة فلسطينية في المستقبل ويعرض للخطر احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. وتكرر بنغلاديش دعوتها إلى التفكيك الفوري للجدار ورفع القيود المفروضة على تحركات المدنيين الفلسطينيين.

تنص اتفاقية جنيف الرابعة على أحكام محددة بشأن مسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال. ولكون إسرائيل دولة موقعة على الاتفاقية ودولة قائمة بالاحتلال فلا يمكنها من الناحية القانونية أو الأخلاقية أن تعفي نفسها من تلك الالتزامات. وتحث بنغلاديش المجتمع الدولي على ضمان امتثال إسرائيل الكامل لهذه الاتفاقية.

وبينما نشعر بالسخط إزاء القمع الوحشي للشعب الفلسطيني على أيدي القوات الإسرائيلية، نشعر أيضا بالإحباط بسبب التناحر بين الفصائل والانقسامات في صفوف الشعب الفلسطيني. هذا الافتقار إلى الوحدة يعطي انطباعا خاطئا ويسكب الوقود على النار، الأمر الذي يجعل السلام بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. يجب على الشعب الفلسطيني أن يوطد وحدته من أجل مصلحته الوطنية. وتعتقد بنغلاديش أن التنفيذ الكامل والصادق لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بوسعه أن يحل الأزمة الفلسطينية. والتغلب على الريبة والشك والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وإنهاء العنف واستئناف محادثات السلام ضرورات في الوقت الحالي.

وتتابع بنغلاديش بترقب نتائج مؤتمر أنابوليس. ونحن نرحب بالإعلان عن هذا الجهد الجديد من أجل السلام. ونود أن نكون مفعمين بالأمل، ولكن مع توخي الحذر. إن تركات الإخفاق في الماضي وعدم الوفاء المستمر بوعود إحراز التقدم في تنفيذ خارطة الطريق نحو إقامة الدولة الفلسطينية تقتضي الآن بذل جهد مكثف ودؤوب وشامل أكثر بكثير من أجل إحراز التقدم الملموس. والأهم من ذلك أن هذا التقدم يتطلب عزيمة صادقة لترجمة الأقوال إلى أفعال والوعود إلى واقع والتطلعات إلى أهداف قابلة للتحقيق.

إننا نرى، مثلما يرى الأمين العام، أن الوقت قد حان للتخلي عن النُهُج التدريجية في حل أزمة الشرق الأوسط والبدء بمفاوضات الوضع النهائي التي تتناول جميع المسائل المتنازع عليها. وستظل بنغلاديش تدعم جميع المبادرات التي تعطي زخما لعملية السلام في الشرق الأوسط.

**السيد الصايدي** (اليمن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بخالص الشكر والامتنان لترؤسكم جلستنا هذه، متمنيا لكم دوام التوفيق والسداد.

إن وفد بلادي يؤيد البيانين اللذين ألقاهما كل من الممثل الدائم لجمهورية باكستان نيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي والممثل الدائم لكوبا نيابة عن دول حركة عدم الانحياز. كما لا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر وفائق التقدير لسعادة السفير بول باجي، الممثل الدائم للسنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على التقرير الذي سلط الكثير من الأضواء على الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يأتي الحديث كل عام بشأن بند ''قضية فلسطين'' الذي هو قيد النظر، منذ بداية النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني في أواسط القرن الماضي، والذي تزامنت مع البدايات الأولى لمحنته بواكير تبلور الأطر التنظيمية للنظام الدولي الذي تخلّق بعيد الحرب العالمية الثانية والذي لا يزال يهيمن على العلاقات الدولية الراهنة، وكان من نتائجه نشوء منظمة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الزمن والأوضاع تزداد سوءا، والمعاناة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، وكل ما يتصل بالحياة والبيئة من حولها يشهد المزيد من التدهور، والتدمير المستمر من قبل السلطات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال.

كثيرة هي الحالات التي ينبثق فيها الأمل من بين أنقاض خراب الحروب وركام غبارها وشظاياها المتطايرة المفعمة بالمآسي، والآلام، وترنو الأنظار هذه الأيام إلى ما سوف يسفر عنه لقاء أنابوليس من نتائج ملموسة، والذي دعا إليه السيد جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لبحث الحالة في منطقة الشرق الأوسط، و الذي اختتم أعماله مساء يوم السابع والعشرين من الشهر الجاري، وسط أجواء يسودها تفاؤل حذر. فبدء مفاوضات فلسطينية إسرائيلية متصلة بمواضيع الحل النهائي وتفضي إلى انسحاب إسرائيلي إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وقيام دول فلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية، سيسدل الستار على فصل يعد من أطول فصول الصراعات الدموية وأكثرها مأساوية في الشرق الأوسط.

ويعول الكثيرون ممن يتوقون إلى تحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أن الوسيط الأمريكي الذي يحظى بمؤازرة المجتمع الدولي ودعم منظمة الأمم المتحدة، سيلعب دورا إيجابيا وعادلا لإنهاء هذا النزاع، فالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وعودة القدس الشرقية إلى السيادة الفلسطينية شرط هام لديمومة السلام، ولتطبيع الأوضاع في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

إن من يعتقد أن بإمكانه الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وفرض الأمر الواقع، وتحقيق الأمن لنفسه على حساب أمن واستقرار الآخرين، وتطبيع الأوضاع في المنطقة وفقا لرؤيته، هو واهم، و لم يستوعب، بعد من دروس التاريخ وعبره المتصلة بالأراضي المقدسة، و لم يتعظ بها.

إن حكومة بلدي تؤكد أهمية العمل من أجل إحلال سلام عادل وشامل في المنطقة، وترى أن تحقيق ذلك ممكن من خلال التسليم بضرورة استئناف المفاوضات السورية – الإسرائيلية من حيث انتهت، لا بالعودة بها للبدء من جديد، من نقطة البداية، وأن يكون ذلك بهدف انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري، والتزام إسرائيل بتنفيذ التعهد السابق الذي قطعه على نفسه رئيس وزرائها، السيد إسحاق رابين للجمهورية العربية

السورية، الذي كان يشمل الوعد بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل.

إن حكومة بلدي تؤكد أهمية احترام سيادة لبنان واستقراره، هذا البلد الشقيق الذي عانى كثيرا من ويلات الحروب التي شنتها عليه إسرائيل، والتي كانت آخرها حرب صيف عام ٢٠٠٦. كما تؤكد أهمية استئناف الحوار في هذا الحوار في هذا المسار، بهدف انسحاب إسرائيل من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة بما فيها مزارع شبعا.

إن حكومة بلدي تعتقد يقينا أن السلام كل لا يتجزأ، وأنه لا يمكن للعملية السلمية أن تتقدم في مسار بعينه، دون أن يكون هناك تقدم محرز، على المسارات السلمية الأخرى. ونؤكد أهمية السلام الشامل والعادل كي تتمكن المنطقة من اللحاق بركب التقدم والتنمية وتؤدي دورها الحضاري الذي عرفت به.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.